



التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة اليمنية الحديثة

من وجهة نظر أساتذة الجامعات

**Tribal fanaticism and its impact on the fall of the modern Yemer
From the point of view of university professors. state**

إعداد

د/ ناصر علي البدائي

Dr. Nasser Ali Al-Baddai

أستاذ علم النفس المشارك - جامعة صنعاء- اليمن

Doi: 10.21608/ajahs.2024.338254

٢٠٢٣ / ١٠ / ١٢

استلام البحث

٢٠٢٣ / ١٠ / ٢٢

قبول البحث

البدائي، ناصر علي (٢٠٢٤). التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة اليمنية الحديثة من وجهة نظر أساتذة الجامعات. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨ (٢٩) يناير، ٣١٧ – ٣٥٤.

<http://ajahs.journals.ekb.eg>

التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة اليمنية الحديثة من وجهة نظر أساتذة الجامعات

المستخلص:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على التعصب القبلي أثره على سقوط الدولة اليمنية الحديثة، انطلقت الدراسة من العديد من التساؤلات لعل أهمها ما أسباب التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة؟ وماهي الآثار السلبية نتيجة التعصب القبلي وسقوط الدولة؟ وما الحلول للحد من ظاهرة التعصب بمختلف أشكاله؟ وتم تطبيق أداة الدراسة على عينة تكونت من (٦٥) عضواً من الذكور، من أساتذة الجامعات اليمنية الحكومي، وأظهرت نتائج الدراسة أن استجابة أفراد العينة على محور أسباب التعصب القبلي مرتفعة جداً على جميع الفقرات، حيث تراوحت النسب المئوية ما بين (٨٦.٢% - ١٠٠%). وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة والتي تنص على أن "غياب تطبيق قيم ومبادئ المواطنة المتساوية، ما أدى إلى السقوط التدريجي للدولة". وكذلك محور الآثار السلبية الناتجة عن التعصب القبلي وسقوط الدولة، مرتفعة جداً على جميع الفقرات وبنسبة ١٠٠%، يعني حروب ودمار وانتشار الحقد والكراهية والفتن وتمزيق النسيج الاجتماعي وتعطيل التنمية والخدمات العامة وفقر ومرض وتقسيم اليمن ونهب جزء من أراضيهم وثوراتهم. وكذلك محور الحلول للحد من ظاهرة التعصب القبلي مرتفعة جداً على جميع الفقرات وبنسبة ١٠٠%. كما تتضمن الدراسة بين طياتها ونتائجها دعوة لتحرير العقول من قيود التعصب المقيتة التي من نتائجها فقد المجتمع للاستقرار والطمأنينة والوئام ما أدى إلى سقوط الدولة. وفي ضوء النتائج، قدمت الدراسة جملة من التوصيات ذات العلاقة. منها إجراء المزيد من الدراسات البحثية المعمقة حول ظاهرة التعصب بمختلف صورها وأشكالها، والمساهمة في سقوط الدولة. وأن التعصب القبلي ليس سوى جزء من المساهمة في ذلك السقوط للدولة.

الكلمات المفتاحية: التعصب - التعصب القبلي - الدولة - سقوط الدولة.

Abstract:

The current study aims to identify tribal fanaticism and its impact on the fall of the modern Yemeni state. What are the negative effects of tribal fanaticism and the fall of the state? What are the solutions to reduce the phenomenon of intolerance in all its forms? The study tool was applied to a sample consisting of (65) male members of Yemeni government university professors, and the results of the study showed that the response of the sample members on the axis of the causes of tribal intolerance was very high on all paragraphs, as the percentages ranged between (86.2-100%). And came first in the paragraph, which states that "the absence of applying the values and principles of equal citizenship, which led to the gradual collapse of the state." As well as the axis of the negative effects resulting from tribal fanaticism and the fall of the state, very high on all paragraphs and at a rate of 100%, which means wars, destruction, the spread of hatred, strife, rupture of the social fabric, disruption of development and public services, poverty, disease, division of Yemen, and looting of part of its lands and wealth. As well as the axis of solutions to reduce the phenomenon of tribal intolerance is very high on all paragraphs and by 100%. The study also includes among its folds and results a call to liberate minds from the abhorrent constraints of intolerance, the results of which are the society's loss of stability, tranquility and harmony, which led to the fall of the state. In light of the results, the study presented a number of relevant recommendations. Including conducting more in-depth research studies on the phenomenon of intolerance in its various forms and forms, and contributing to the downfall of the state. And that tribal fanaticism is only part of the contribution to that downfall of the state.

المقدمة:

المجتمع اليمني مجتمع قبلي عشائري منذ القدم. تتكون القبيلة اليمنية من مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة، ويتحدون في العرق أو النسب. ويتضح هذا من خلال أسماء أولئك الذين ينتمون إلى تلك القبائل التي ترتبط ألقابهم العائلية غالباً باسم القبيلة التي ينتمون إليها. هناك العديد من الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية التي تناولت مفهوم القبيلة بشكل عام والقبيلة اليمنية بشكل خاص، وركز معظمها على عنصر القرابة أو النسب من سلالة واحدة كتعريف للقبيلة. وتُعرّف القبيلة اليمنية بأنها: جماعة بشرية موحدة تشعر بانتمائها إلى أصل قرابة مشترك، توحدتها ثقافة وأعراف ومصالح مشتركة، وتعيش في أرض معينة، وتشكل في الغالب تنظيمًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا واحدًا.

وتؤكد العديد من المصادر الأنثروبولوجية أن أصول معظم القبائل العربية تنحدر من أصول يمنية، سواء كانت القبائل التي هاجرت من اليمن بعد انهيار سد مأرب في عصر حضارة سبأ القديمة، أو تلك التي هاجرت في صدر الإسلام لغرض الجهاد والفتوحات الإسلامية. ويمكننا القول: إن المجتمع اليمني مجتمع قبلي من حيث الأصول والأعراق، وإن ظهرت ملامح المدنية في بعض محافظات (صوت الأمل، ٢٠٢١: ١).

يعتبر التعصب من الموضوعات الهامة التي تقع في اهتمامات علماء النفس الاجتماعي وعلماء الاجتماع لارتباطه بالتراث الإنساني، فالتاريخ البشري زاهر بالأحداث التعصبية التي مرت بها الشعوب من متعصب سلبي ونفور وعداوة بين جماعة وأخرى داخل الدولة الواحدة، بل وبين دول أخرى (الزهار، ١٩٩١: ٢١٠)، وإذا وصل التعصب السلبي إلى درجة معينة من الحدة، يصبح عاملاً من عوامل تقويض وحدة المجتمع، واختلال الصحة النفسية والاجتماعية لأفراده، مما يهدد كيان المجتمع وتماسكه، ويعوق تقدمه (درويش، وآخرون، ١٩٩٣: ٢٧٨).

وفي نفس هذا السياق؛ أن المجتمع اليمني في الماضي والحاضر، عانى من التعصب بمختلف صورة وأشكاله، والتي أدت إلى اندلاع سلسلة من الحروب والنزاعات المسلحة، وتركت أثراً سلبياً على المجتمع والدولة، منها حرب صيف ١٩٩٤م، بعد تحقيق الوحدة اليمنية في شهر مايو ١٩٩٠م، وحروب صعدة الستة، وأحداث ٢٠١١م، حتى دخول الحوثيين العاصمة صنعاء والسيطرة عليها ٢٠١٤م، فضلاً عن الآثار القبلية العميقة، كل هذا سبب للتعصب، نتيجة غياب المواطنة المتساوية وسيادة القانون، وأيضاً التدخلات الخارجية، مما أدى إلى التقويض التدريجي لمؤسسات الدولة وسقوطها، وكان آخرها بعد سقوط الدولة النزاعات المسلحة والعدوان الذي يشهده اليمن منذ ٢٠١٥م، ولمدة ثماني سنوات حرب

متواصلة وما زالت، والذي نجم عنها معانات الشعب اليمني من شدة قساوتها في جميع المجالات، ورافقها تفاقم التعصب بكافة أشكاله.

وأشار (جرادي، ٢٠١٨: ٦٥٢)، إلى أن سلطة القبيلة وزعماء القبيلة في اليمن تتقاطع مع سيادة وسلطة الدولة المركزية، ومن صور هذا التقاطع، تدخل زعماء القبائل في سلطة الدولة، وسعيهم أحياناً لتعطيل قوانينها والتمرد على أوامرها، وتعتمد السلطات الرسمية في اليمن بشكل كبير على المشايخ وزعماء القبائل لفرض سلطتها على العديد من المناطق، ويعتبر الكثير منهم مفتاح الحل والعقد للعديد من القضايا.

على سبيل المثال: يرى (دشيلة، ٢٠٢٢: ٨)، أنه من خلال صعود الحوثيين، تمكنت الجماعة من التلاعب بالعصبية القبلية والتنافس بن القبائل في الفترة التي سبقت سيطرتهم على العاصمة صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤. وفي أذهان الكثيرين، كانت قبيلة حاشد مرتبطة بالحكومة خلال سنوات حكم (صالح)، وبالتالي استطاع قادة الحوثيين من الحصول على دعم كبير من قبائل بكيل وانحازوا إلى الحوثيين نتيجة خصومتها التاريخية مع حاشد.

إضافة إلى ذلك، هناك أسباب للتعصب منها، تتعلق بضعف التعليم وتراجع انتشاره في اليمن. وبحسب تقرير لليونسكو (الحياة اليمنية، ٢٠٢٣)، فقد وصل معدل الأمية في اليمن إلى حوالي (٧٠٪) في الريف، وفي المدن (٤٠٪). وأصبح واقع التعليم في اليمن سيئاً للغاية، نتيجة الحرب المستمرة في البلاد منذ ثماني سنوات. وبالتالي، يؤدي ضعف التعليم إلى استمرار هيمنة القيم التقليدية على الثقافة السياسية للمواطنين، بما في ذلك قيم الولاء والانتماء على أساس التعصب القبلي.

العصبية القبلية في المجتمع اليمني، في ظل دولة هشّة، كارثة وأزمة واضحة وهي دهاء ومكر، وأمّ الأزمات المرهقة وأصل الحروب الأهلية في كثير من البلاد والبادي، وهي جزء من انهيار الدولة الهشّة وسقوطها، وسبب الدمار الشامل الذي حل بشعبنا، وفرق بين جموعنا وأوقع العداوة والبغضاء بين أبنائه. حيث أشارت دراسة (حسين، ٢٠٢١)، إلى أن (٥٠٪) من عينة الدراسة لديهم تعصب تجاه قبائلهم، وأن ظاهرة التعصب القبلي من الظواهر القديمة في المجتمعات البشرية، ويؤدي إلى الانقسام والخلاف بين الناس، ويولد الكراهية بين أبناء تلك القبائل. وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بأن الله ساوى بين البشر، وجعل التفاضل بالتقوى فقط كما قال الرسول ﷺ: (لا فرق بين عربي ولا أعجمي ولا أبيض ولا أسود إلا بالتقوى).

مشكلة الدراسة:

يعيش المجتمع اليمني، ظروفًا استثنائية بسبب الأحداث الجارية الآن في اليمن ولمدة ثماني سنوات متتالية، نتيجة مشاكل متراكمة، وسبق هذه الأحداث مناخ تعسبي ينخر العقول وينهب القلوب ويهلك النفوس، وقد يتداخل التعصب القبلي

بالتعصب المذهبي، وبالتعصب السياسي والطبقي في متوالية هندسية بلغت غاية تعقيدها، وأخذ هذا التعصب مساره ومداراته في وسائل الإعلام المكتوبة والمقروءة والمسموعة، كما تأجج في المواقع الإلكترونية، ودور العبادة، والدورات الثقافية المغلقة للشباب، وستفحل في الصراعات السياسية، وتكاثف حضوره في مختلف المؤسسات المدنية والعسكرية. ونتج عنه الكراهية والبغضاء في نفوس أفراد المجتمع الواحد. ويعود السبب إلى تصاعد الصراع القبلي مع الدولة لعقود من الزمن، لغياب سلطة الدولة القوية والعادلة، فضلاً عن التغلغل السلبي لمشايخ القبائل في الدولة، والذي أدى بطبيعة الحال إلى المساهمة في انهيار المجتمع والدولة، ثم عودة أفراد المجتمع للتعصب إلى ذواتهم القبلية، وتفكك النسيج الاجتماعي، وظهور هويات سياسية، واجتماعية، وطائفية متباينة. الأمر الذي أدى إلى وصول اليمن إلى ما وصلت إليه من قتل ودمار وما إلى ذلك.

ويرى (جواد، ٢٠٢١: ٩) إن عالم اليوم متجه بإعصاره المدمر إلى تلوين النفوس، وتجريدها من أهم صفاتها التي خلقنا بها الله سبحانه، وتحولها من أرض لينة لإنبات الخير وإنماء المحبة وسقي التسامح، وجني السلام إلى مزرعة للحرب والدمار، للحقد والبغضاء، للفرقة والتجافي والجفاء. لقد حقق أعداء البشرية الكثير من أغراضهم الشريرة في هذا المسعى الشرير. وكذلك يرى (عوض، وعبدالعزیز، ٢٠١٠: ٤)، أن التعصب كنمط سلوكي ينبع من مرجع فكري مغلق ينتقل وينتشر في المجتمع من خلال التربية. حيث أن التعصب هو في الوقت نفسه مظهر من مظاهر التربية التي تمارس في المنزل، باعتبار أن الأسرة هي اللبنة الأولى في المجتمع، وهي البيئة الأولى التي يكتسب منها الفرد قيمه وثقافته ومنظوره إلى المحيط الخارجي.

وأيضاً لا يغفل كل عاقل عن، أن التعصب القبلي هو سبب العديد من المصائب التي حلت بأممتنا اليوم، وخاصة المجتمعات القبلية التي غُيب فيها الحق، وأظهر الباطل، وبه ضُربت الأمة في الصميم، وبه فُرقت وشُردمت، وبه أخترقت (محمد، ٢٠٢١: ٢٤٢). وأعتبر (زهرا، ١٩٨٤: ١٧٥)، أن التعصب العنصري " من الأمراض الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لبعض المجتمعات الحديثة وأسماء مرض الكراهية". ويرى (هينال، ١٩٩٠: ١٣)، أن التعصب شرط من شروط جنون العظمة. وكذلك يرى (مافال، ٢٠١٧: ٢٥٣)، أن التعصب " مرض يصيب النفس" يجب دراسته منذ نشأته، وتجنبه عندما نستطيع التعرف على أعراضه الأولى. وقد يكون التعليم وإنشاء مؤسسات مرنة وتشاركية أفضل اللقاحات للوقاية من الفيروس العصبي.

والسؤال الرئيسي للدراسة، من خلال (المقابلة)، الذي اعتدنا أن نسأل أساتذة الجامعات: هل تكرهون ظاهرة التعصب القبلي؟ كانوا دائماً يصبون اللعنة علي

التعصب القبلي السلبي المتخلف، ويرون في كل أشكال التعصب لعنة ضد الإنسان والإنسانية، وأنه من أسباب التخلف الحضاري والاجتماعي والسياسي للمجتمع اليمني، بسبب غياب سلطة الدولة والعدل والمساواة. لذلك، نحن نكره ظاهرة التعصب بمختلف أشكالها في مجتمعنا اليمني، ولكننا نقع في فخه. وحال التعصب القبلي كحال الورم الخبيث الذي نكرهه ولا نتمناه لأعدائنا، ولكنه قد يسكن فينا رغم أنوفنا، فالتعصب مرض سرطان ابتلت به الأمة وهي كارهة له. وهذا يعني أننا جميعاً نأمل أن يختفي التعصب الذي يسكن بين جوانحنا، ولكننا نقع في أسرهِ ويفتِك بنا كضحايا له. ولهذا تظهر مشكلة هذه الدراسة في حجم استقرارها من خلال وعي أفراد المجتمع بها، مما يؤدي إلى أهمية آراء أفراد العينة في حضوره لقراءة هذه المشكلة من جميع جوانبها وجعلها الحكم في هذه الدراسة. وذلك من خلال الأسئلة التالية:

- ١- ما أسباب التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة ؟
- ٢- ما هي الآثار السلبية الناجمة عن التعصب القبلي وسقوط الدولة على المجتمع؟
- ٣- ما الحلول والوسائل اللازمة للحد من ظاهرة التعصب بمختلف أشكاله والتي يمكن أن تسهم في إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة ؟

أهمية الدراسة والحاجة إليها:

إن أهمية دراسة ظاهرة التعصب القبلي تنبع من أهمية الموضوع وخطورته على المجتمع اليمني، وإن أهمية دراسة هذا المتغير، وتحديد معالمه يصب في مسار العمل على بناء تصورات علمية وفكرية وتربوية يمكنها أن تعمل على محاصرة هذه الظاهرة، ومن ثم العمل على إضعاف عوامل قوتها وانتشارها والتأثير في عوامل وجودها، من خلال آراء أساتذة الجامعات اليمنية، لا سيما وأن معطيات الأحداث اليومية الدائرة الآن في اليمن من صراع مسلح تشير بوضوح على تمكين هذا الاتجاه من عقول الكثير من أبناء المجتمع. وتكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

١. تعتبر من الدراسات التي تهدف إلى الكشف عن الجذور الأولى للقبيلة اليمنية، والوقوف على أسبابها وتداعياتها في سقوط الدولة اليمنية الحديثة.
٢. تفيد في توفير المعلومات الخاصة عن التعصب القبلي وأثاره السلبية على البنية الاجتماعية للمجتمع اليمني.
٣. محاولة إيجاد آلية صحيحة لمعالجة ظاهرة التعصب القبلي والخلل في وظائف الدولة من خلال واقع حدوثها، بعيداً عن الصراعات القبلية والطائفية والدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة.
٤. تتيح للباحثين وتشجعهم على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات الجادة حول هذا الموضوع ، وتغطية الجوانب التي لم يتم تناولها في هذه الدراسة.
٥. لا توجد دراسة في هذا المجال في البيئة اليمنية حسب إطلاع الباحث .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إثارة موضوع ظاهرة التعصب القبلي وأثرها في سقوط الدولة اليمنية الحديثة، ووضع هذه المشكلة في أولويات المعالجة العلمية والتقنيات الميدانية الجادة، من خلال آراء أساتذة الجامعات اليمنية. كما تهدف إلى إثارة الرأي العام السياسي والاجتماعي حول هذه المشكلة في اتجاه التوعية بخطورتها وأهميتها، وإيجاد السبل والوسائل المناسبة للتأثير على مقومات ظاهرة التعصب بمختلف أشكالها ووجودها ومولداتها الاجتماعية والثقافية، للتمكن من إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة. علماً بأن هناك عوامل أخرى داخلية وخارجية ساهمت في سقوط الدولة، وأن التعصب القبلي ليس سوى جزء من المساهمة في ذلك السقوط للدولة.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على آراء أساتذة الجامعات اليمنية حول التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة اليمنية الحديثة، وذلك خلال فترة حكم الرئيس السابق علي عبدالله صالح (بايجاز) من عام ١٩٧٨ - ٢٠١٢. أجريت هذه الدراسة خلال الفصل الأول للعام الدراسي 2023 - 2024.

مصطلحات الدراسة:

- **للتعصب:** عدة تعاريف في معاجم اللغة العربية ولكن يمكن أن نستثني المجمع منها للإيجاز ففي المعاجم الحديثة يعرف التعصب لغوياً في معجم اللغة العربية المعاصر بأنه: عدم تقبل الحق والحقيقة عند ظهورها، والإصرار المفرط على التمادي في الميل والانحياز ضدها. ويعرف أيضاً بأنه: ارتباط الفرد بفكر أو حزب أو جماعة معينة والانعزال على مبادئها، وقد يمثل التعصب على شكل ديني أو مذهبي أو طائفي أو قبلي أو سياسي أو عنصري، وهو سلوك قد يؤدي بالفرد والمجتمع نحو الهاوية، ثم يؤدي إلى تصاعد الدمار والخراب والتطرف (إبراهيم، ١٤٣٦هـ: ١٣).

- **عند علماء النفس والاجتماع:** يعرف (زهران، ٢٠٠٠: ٢١٥)، التعصب بأنه: اتجاه نفسي جامد مشحون عاطفياً، أو معتقداً أو ضد مجموعة أو كائن أو موضوع، ولا يعتمد على دعم منطقي أو معرفة كافية أو حقيقة علمية، بل ربما يستند إلى أساطير وخرافات، حتى لو كنا نحاول تبريرها. ويصعب تعديله، ويجعل الإنسان يرى فقط ما يحب أن يراه ولا يرى ما لا يحب أن يراه، فهو يعمى ويصمم ويشوه إدراك الواقع ويهين الفرد أو المجموعة للشعور والتفكير والإدراك والسلوك بطرق تتفق مع اتجاه التعصب. ويرى (زبور، ١٩٨٦: ١٩٩) " أن التعصب ظاهرة اجتماعية لها بواعثها النفسية، وهي تنشأ أولاً وقبل كل شيء من بواعث نفسية لا علاقة لها في الأصل بالعقيدة الدينية". كذلك يرى (عبد الله، ١٩٨٩: ٧٧)، أن التعصب هو: ميل انفعالي قد تدفع صاحبها إلى التفكير والفهم واتباع مسارات وأساليب تتفق مع حكم التفضيل أو عدم التفضيل. وبحسب (الموسوعة العربية العالمية ١٩٩٦: ٢)، فإن التعصب هو

تجاهل الآخر ويعمل على إقصائه وتهميشه وإصدار الأحكام بحقه دون دليل أو برهان.

- **التعصب القبلي:** الذي يمثل أحد أشكال التعصب المميزة للمجتمع العربي منذ فترات طويلة. فقد حفل التراث العربي بالحديث عن التعصب القبلي في العصر الجاهلي. فالقبيلة نسق من التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والعشائر، وتقتن عادة إقليمًا معينًا ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة ويستند إلى مجموعة من المشاعر الأولية (إبراهيم، ٢٠٠٨: ١٢٣). ويرى (الشاعري، وعلي، ٢٠٢١: ١٨٠)، إلى أن القبيلة وحدة متماسكة اجتماعيًا ومرتبطة بمنطقة معينة، ويرتبط أفرادها بعصبية النسب القبلي الذي يفرض عليهم أسلوب الحياة البدوي، وهي تعني الولاء الشديد للقبيلة بحيث تذوب المصلحة الفردية أمام مصلحة القبيلة، وفي المقابل تتحمل القبيلة مسئولية الفرد والدفاع عن حقه ومصالحته، وتساعد في دفع أي غرامة، فإذا اعتدى أحد على أي فرد من أفراد القبيلة، فهذا يعني اعتدائه على القبيلة كلها، وعليها أن تهب للانتقام من المعتدي.

وهذه الخصائص تمثل الأساس المادي للتعصب القبلي. حيث أشار ابن خلدون في مقدمته، إلى مفاهيم التكبير والحركة الناتجة عن الصراع بين البدو والحضر، باعتبار أنهما نمطا معيشة متناقضان. وعلى أساس هذه القاعدة، تحاول كل قبيلة تقوية مركزها من أجل امتلاك الحكم والسيطرة على الآخرين (إبراهيم، ٢٠٠٨: ١٢٣).

- **التعريف الإجرائي للتعصب القبلي:** بأنه الدرجة التي يحصل عليها أفراد عينة الدراسة في الاستبيان الخاص بالدراسة الحالية.

- **الدولة:** هي مجموعة من المؤسسات القانونية والإدارية والعسكرية التي أنشأتها مجموعة من الأشخاص بموجب عقد مشترك بغرض تنظيم حياتهم في جميع المجالات ضمن منطقة إقليمية معينة. ويعرفها (رضا، ١٩٩٧: ١٣)، أن مفهوم الدولة يتحدد بالطريقة التي تدير بها السلطة السياسية شؤون الناس المشمولين بترتيبها التنظيمية.

- **سقوط الدولة:** أو انهيارها أو انحلالها: هو الفشل الكامل لنمط الحكم داخل دولة ذات سيادة. وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى دولة فاشلة.

الاطار النظري والدراسات السابقة :

سيكولوجية التعصب القبلي:

بالنظر إلى أن التعصب هو اتجاه، فإنه يعتبر بعداً ثنائي القطب، أحدهما إيجابي والآخر سلبي، فالاتجاه التعصبي الإيجابي يعبر عن التسامح والعدل والمساواة، بينما الاتجاه التعصبي السلبي يعبر عن العداء والتفرقة والتمييز والعنصرية والكراهية ورفض الأفراد والجماعات، لما يترتب عليه من آثار هدامة على جوانب عديدة من

حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تنعكس آثارها بشكل مباشر على أفراد المجتمع.

التعصب هو مرض اجتماعي يولد الكراهية والعداوة في العلاقات الاجتماعية والشخصية، حيث يمد التعصب صاحبه بأسباب وهمية تفوت عليه فرصة حل مشكلة بطريقة واقعية. وقد عرفت البشرية على مر التاريخ بروز صور للتعصب، مما شكل أساساً لحلقات من الصراع كانت مصدراً لتعاسة البشر، وحاجزا للتفاهم بينهم، فالتعصب ونظرا لما يخلقه من صعوبات نفسية واجتماعية، فإنه يعوق النمو النفسي للأفراد ويدفعهم إلى الاضطراب، وهو ما دفع غالبية علماء النفس الاجتماعي إلى الاتفاق على أن: "صاحب الشخصية التعصبية هو نفسه صاحب الشخصية المضطربة" (الشيباني وآخرون، ١٤٣٨ هـ: ٢).

ومن بين مفاهيم التعصب تلك، التي ذكرها بعض علماء النفس الاجتماعي، مثل: "البورت" والذي يرى أن التعصب هو: "التفكير السيء عن الآخرين دون وجود دلائل كافية". كما يعرفه "إيرليك": "اتجاه عرقي يتسم بعدم التفضيل". ويتفق "مارون وماير" على أن التعصب: اتجاه يتسم بعدم التفضيل ضد جماعة معينة يحط من قدرها ومن قدر كل أعضائها. ويرى "نيوكمب وآخره" بأنه: "اتجاه بعدم التفضيل يمثل استعدادا للتفكير والشعور والسلوك بأسلوب مضاد للأشخاص الآخرين بوصفهم أعضاء في جماعات معينة" (عبدالله، ١٩٨٩: ٤٩).

وأيضاً عرف (معر، ٢٠٢١: ١٧٠)، التعصب القبلي بأنه: رابطة اجتماعية سيكولوجية (نفسية) شعورية ولا شعورية معاً، تربط جماعة ما قائمة على القرابة ربطاً مستمراً يبرز ويشد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد، كأفراد وجماعة.

علاقة القبيلة بالدولة في اليمن الحديث :

فالقبيلة في اليمن قديمة قدم اليمن نفسه، إذ ترسخت في ثقافته ووعيه، وأصبحت منظومة قيم ومبادئ وأفكار تحدد نطاق تفكيره وسلوكه، وتنسج من خلاله علاقته مع الآخرين، ويبني مواقفه تجاه الأزمات. وفي تاريخ اليمن الحديث، حافظت القبيلة على مركزيتها في السلم الاجتماعي والسياسي اليمني، حيث تعتبر أساس البنية الاجتماعية اليمنية، وتلعب دوراً محورياً في الحياة السياسية اليمنية، وحتى في صناعة القرار السياسي اليمني، حيث تم تخصيص بعض المناصب العليا في اليمن لمن هم من ذوي الوزن والثقل القبلي، مما أدى إلى إنتاج دولة داخل الدولة. لا يمكن التغاضي عن النفوذ والتأثير القبلي في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وخلال الحروب والنزاعات المسلحة يزداد تأثير القبيلة لتصبح مصدر سلام ومصالحة، أو أداة عنف بيد هذا الطرف أو ذاك.

ومع الصورة النمطية التي ارتبطت بها القبيلة اليمنية، بالنظر إليها على أنها السبب الرئيسي لتعدد الأزمات والفشل في البلاد، وأنها تتعارض مع التقدم والحدثة، إلا أنها ارتبطت أيضاً بالصور الإيجابية المتمثلة في إيجاد الحلول، وإنهاء القضايا الاجتماعية الشائكة والأزمات السياسية المعقدة. حيث تسبب النزاع الحالي في شرخ كبير في مكانة القبيلة في اليمن، وتعطيل بنيتها وتقليص مكانتها، لذلك لجأت إلى أطراف النزاع لتأمين أمنها والحفاظ على مكاسبها، وبالتالي أصبحت متورطة بشكل مباشر أو غير مباشر في النزاع. ولهذا تظل القبيلة في اليمن هي المشكلة والحل في نفس الوقت وهي مؤثرة ومناثرة، فبعض المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليمن سببها القبيلة، وفي الوقت نفسه هناك العديد من النزاعات السياسية والعسكرية التي تم إخمادها من خلال القبيلة (صوت الأمل، ٢٠٢١ : ١).

للتذكير؛ تولى الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي حكم اليمن في ١٣ يونيو ١٩٧٤م حتى اغتياله في ١١ أكتوبر ١٩٧٧م، وفي فترة حكمه بدأ في تقليص دور مشايخ القبائل في الجيش والدولة والذين اعتبرهم عائقاً أمام التنمية فعزلهم سياسياً وحل مصلحة شؤون القبائل، ولم يسمح لأي شيخ قبلي بتولي منصب حكومي، لأن زعامات القبائل في اليمن تغلف مصالحها الخاصة بلغة وطنية. حيث أراد الرئيس الحمدي أن يكون اليمن الشمالي مثلاً يحتذى به للدول المجاورة حينها وبالذات اليمن الجنوبي. استقرت العلاقة بين النظام الحاكم والقبائل في عهد الرئيس (صالح)، واستمر تغلغل شيوخ القبائل رسمياً في الهيكل الإداري والتشريعي والتنفيذي للبلاد. أدى هذا الإدماج إلى تفويض الدولة ومؤسساتها من خلال تقاسم السلطة والثروة مباشرة بين النظام الحاكم ومشايخ القبائل. وبعد تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، اندلعت الحرب الأهلية عام ١٩٩٤، حيث لعبت القبائل دوراً رئيسياً في المعارك القتالية، واستفرد الرئيس (صالح) بالسلطة دون منافسة، وتمتع بالقدرة على تعزيز قاعدة دعمه بين القبائل اليمنية. وإحياء الهياكل القبلية، حتى في المناطق التي كانت غائبة فيها (مجاهد، ٢٠٢٢ : ١٧-٢١). وقد أشارت دراسة (الشرجبي، ٢٠١٠)، إلى أن ١٧ من أصل ٢٢ محافظاً آنذاك كانوا من ذوي خلفيات قبلية.

بعد انتهاء الحرب الأهلية ١٩٩٤م، استمرت حكومة الشمال بتجاهل مطالب الجنوبيين، على نحو جعل ظروف الحياة تصل إلى مستويات لا تطاق، بسبب عدم صدق الحكومة المركزية في تنفيذ وعودها بتحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة ومكافحة الفساد والأمية والبطالة... الخ. ومن ناحية أخرى، اتسعت الهوة بين أهل الشمال والجنوب، والتي تزامنت مع ظهور حركات تمرد على الدولة، كتمرد الحوثيين وانتشار وجود جماعات الإرهاب في البلاد وغيرها. كل هذه الأسباب جعلت الحراك الجنوبي يدعو للانفصال وتمزيق الوحدة. ومن ناحية أخرى، فقد أساءت قبائل

الشمال (خصوصًا حاشد وبكيل) لمثيلاتها في الجنوب، بطريقة أظهرت أنها متواطئة ومتحالفة مع هذا النظام في الشمال وتدافع عنه أكثر من دفاعها عن الحقوق المشروعة للجنوبيين أو سعيًا لحماية دولة الوحدة، وهو ما قد يجلب عليها كراهية بقية القبائل والمجتمع في الجنوب، وبالتالي التأثير على مستقبل دولة الوحدة ووجودها) أبو زيد، ٢٠١٣: ٢٢).

من جهة أخرى، أدى استخدام الرئيس (صالح) مقاتلين من قبيلة حاشد للقتال في صفوف الجيش خلال الحروب ضد الحوثيين في محافظة صعدة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، إلى استياء قبائل صعدة. دفع ذلك الكثير من الأهالي للانضمام إلى صفوف الحوثيين للانتقام من الدولة والانتقام من الانتهاكات التي ارتكبتها مقاتلو قبيلة حاشد داخل أراضيهم وضد مجتمعاتهم (مجاهد، ٢٠٢٢: ٣٦). ومن العوامل الأخرى التي دفعت بعض القبائل لدعم الحوثيين، السخط الشعبي من الفساد الحكومي المستشري، بعد عملية الانتقال السياسي التي أعقبت أحداث الربيع اليمني عام ٢٠١١ (Abaad Center for Studies and Research, 2020). وما حدث بين عام ٢٠١١ وسيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر عام ٢٠١٤، يؤكد حقيقة أن القبائل ستقف إلى جانب الدولة إذا وجدت أنها قوية واعتبرت الوضع في صالحها. ولكن إذا اعتبرت أن الوضع ليس في صالحها، فإنها ستقف مع أي طرف يمكنه تقديم خطط قابلة للتطبيق تحقق فوائد مالية واقتصادية لها، سواء كانت هذه الخطط في صالح البلد أو لا. كما كشفت هذه التطورات الهشة الهيبة للدولة التي أسسها نظام (صالح)، إذ كانت الجماعات القبلية المدججة بالأسلحة الثقيلة قادرة على استخدام هذه الأسلحة خارج نطاق الدولة والقانون، بينما داخل المنظومة العسكرية الرسمية، كان ولاء غالبية جنود المناطق القبلية لقبائلهم قبل أي اعتبار آخر (مجاهد، ٢٠٢٢: ٥٦).

وفي نفس هذا السياق؛ بدأت الحرب الشاملة الحالية في اليمن بسلسلة من الأحداث. ففي النصف الثاني من عام ٢٠١٤، تصاعد أعمال العنف ترجع جذورها إلى استياء المواطنين المتزايد من عجز الحكومة الانتقالية عن تحقيق الاستقرار السياسي، وبعد استيلاء الحوثيين على صنعاء في سبتمبر عام ٢٠١٤، ازداد ضعف الحكومة الانتقالية – الضعيفة أصلاً – بقيادة الرئيس (هادي)، وفي يناير عام ٢٠١٥، هرب هادي إلى عدن، وفي الوقت نفسه، قرر الحوثيون توطيد نسختهم المعدلة من الدستور الوطني وإنشاء هيئات حكومية خاصة بهم، واستمروا في تمردهم، دافعين اليمن كله إلى حرب أهلية (مترسكي، ٢٠١٥: ١). وقد أشار (غريب، ٢٠٢٠)، في دراسته إلى أن ضعف عامل الانتماء والولاء الوطني وتغليب الانتماء القبلي والنزاعات العشائرية والطائفية والجهوية الضيقة على حساب المصلحة العليا للوطن، كان له دور أساسي في تصعيد أحداث الأزمة اليمنية، وأن جانباً أساسياً من أسباب تصعيد الأزمة اليمنية جاء لعوامل

إقليميه، ويأتي في مقدمتها التدخلات الإيرانية وأطماعها ومشاريعها التوسعية على مستوى إقليم الشرق الأوسط.

ساهم النظام القبلي المدعوم من السلطة بشكل أكبر في تعطيل توازن العلاقات بين المكونات الاجتماعية لصالح القبيلة على حساب المكونات الاجتماعية (المجلس، ٢٠١٤: ٤٠)، ما أدى إلى انتشار الفساد والمحسوبية في جميع الهياكل التنظيمية للدولة. حوّل مشروعات الدولة القومية إلى مجموعة من المشاريع الشخصية الهادفة إلى تحقيق مكاسب شخصية من الثروة، وهذا التداخل والاندماج خلق "دولة تشبه القبيلة و قبيلة تشبه الدولة" (الشرجي، ٢٠١٠: ٤٠). وأن التمويل السعودي الشهري لزعماء القبائل كان دافعه تحويل القبيلة من أساس البنية الاجتماعية إلى معول هدم. ويتجلى ذلك من خلال معدلات الفقر المرتفعة في المحافظات التي تنتمي إليها القبائل الكبيرة، على سبيل المثال، لا تزال محافظة عمران، موطن الشيخ عبدالله الأحمر، مشايخ اتحاد حاشد، وأحد أكثر المشايخ قوة ونفوذاً في اليمن الحديث حتى وفاته عام ٢٠٠٧، واحدة من أفقر المحافظات في البلاد (مجاهد، ٢٠٢٢: ٣٠).

ويرى الباحث أن سلطة بعض المشايخ نمت في السنوات الأخيرة داخل دولة فاسدة لم تفرض سيادة القانون. وأعاقت هذه العلاقة كلا الطرفين: فالدولة لا تعمل كدولة، بينما لم يعد الشيوخ يمثلون أفراد قبائلهم. على الرغم من الثروة الهائلة التي يتمتع بها بعض هؤلاء الشيوخ، إلا أن قبائلهم ورجال قبائلهم لم يستفيدوا.

ويؤكد (أبو زيد، ٢٠١٣: ١٢)، أن القبيلة في المجتمع اليمني شبيهة بالدولة من عدة نواحي، منها: أن شيوخ القبائل يتصرفون باعتبارهم زعماء ورؤساء لقبائلهم، وأنهم موجودين لتمثيل مصالح قبائلهم وحماية حقوقها. وأن القبائل في بعض الأحيان، مثل الدول، تتحالف مع بعض القبائل الأخرى لأسباب سياسية واقتصادية. بالإضافة إلى وجود ثقافة وقيم عسكرية ورجال عسكريين داخل كل قبيلة يعتبرون بمثابة جيش لها.

في حين أشار (غريب، ٢٠٢٠: ٢٠)، إلى تنوع القبائل اليمنية في تعاملها مع السلطة السياسية، بين القبائل المؤيدة لها وأخرى المعارضة لها، مع الحفاظ على قدر من السيولة؛ لا تثبت قبيلة عند رفضها أو دعمها. تأخذ القبائل شكل قبيلة واحدة أو مجموعات من التحالفات القبلية. ففي شمال اليمن، على سبيل المثال، توجد ثلاثة تجمعات رئيسية من القبائل، هي: حاشد، وبكيل، ومذحج، وفي الجنوب هناك قبائل تنتمي إلى مذحج، وقبائل إلى يافع التي يطلق عليها حاشد الجنوب. كذلك أشار (العرامي، ٢٠١٩: ٢)، إلى أن القبيلة تلعب دوراً مهماً في الانتخابات النيابية والرئاسية التي اعتمد فيها نظام (صالح) على القوى القبلية واستغلها في تعزيز نفوذه.

وتنقسم القبائل أيضًا إلى قوى وتحالفات سياسية مختلفة. فهناك قبائل كانت موالية للحزب الحاكم وأخرى موالية لحزب الإصلاح أو الحوثيين، وتتأثر بالعوامل السياسية والاقتصادية، وكذلك بتوجهات قادتها أو مشايخها ومراكز القوى فيها.

تفسيرات كثيرة لأسباب نفوذ القبيلة في اليمن. بداية بالإشارة إلى أسباب سياسية تتعلق بفشل الدولة اليمنية الحديثة في تلبية العديد من المطالب والاحتياجات لغالبية سكان البلاد من توفير التعليم والصحة والبنية التحتية. وأسباب اجتماعية، لأن القبيلة تمثل مؤسسة اجتماعية لها مكانة تاريخية وتقليدية، مما أعطاه قوة تفوق في بعض الأحيان سلطة الدولة. هذا بالإضافة إلى ضعف دور الأسرة والمؤسسات التربوية والتعليمية، وأخيراً ضعف مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز بنية المجتمع اليمني. وقد أشار (تقرير مؤشر الدول الهشة، ٢٠٢٠: ٤)، أن اليمن جاء في المرتبة الأولى من حيث هشاشة وخطورة الوضع، لأسباب أبرزها تداعيات الوضع الداخلي، والكارثية الإنسانية التي نتجت عن الحرب الطويلة التي يعيشها البلد منذ سنوات، وكان اليمن رابع أكثر الدول تدهوراً على مدار العقد الماضي.

على سبيل المثال: تسببت الدولة في دعمها المالي والسياسي لبعض الشخصيات القبلية على حساب الشيوخ القبليين التقليديين في إضعاف سلطتي القانون والقبيلة معاً، على حساب اهتمام النظام بالقاعدة الشعبية داخل القبائل والتركيز عليها، وهو الأمر الذي جعل رجال القبائل يشعرون بأن النظام السياسي لا يهتم إلا بالمصالح السياسية والقيمة الرمزية التي سيتم استخلاصها من علاقه النظام بكبار الأطراف القبلية وليس اهتمامه برفاهية المجتمع القبلي نفسه (دشيلة، ٢٠٢٢: ٦). وقد بينت دراسة المرصد اليمني لحقوق الإنسان (٢٠٠٨)، إلى أن القبيلة أكثر نفوذاً وتأثيراً من النفوذ السياسي للأحزاب السياسية في اليمن، وأن القبيلة احتوت الدولة، بدلاً من أن تحوي الدولة القبيلة، وهذا بحد ذاته انتصار للقبيلة، وطالبت الندوة النظام الحاكم الابتعاد عن إنتاج العصبية في المجتمع اليمني، حتى لا يحدث شرخاً في مفهوم المواطنة. وكذلك أشارت (صوت الأمل، ٢٠٢١: ١٢)، إلى إن المجتمع اليمني مجتمع قبلي بنسبة تصل إلى أكثر من ٨٠%. وفي المقابل هناك قبائل أسهمت في نشر التفرة والكرهية بين أبناء المجتمع المحلي، ولم تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية عبر مراحل عديدة مر بها اليمن.

ومن شرو القبيلة في اليمن، التي انتشرت في عصرنا "القبيلة العمياء والعصبية الصماء" وقد ترسخت في نفوس الصغار والكبار، وأصبحت لهم شخصية راسخة، ونظاماً محترماً وقانوناً يرجع إليه في تفصيل الخلافات وفرض العقوبات، وترفع الشكاوي والدعوي إلى زعماء القبائل ويحكمون فيما بينهم بما رأوه حلاً للمشكلة وتسوية للخلاف، وإن كان مخالفاً للشريعة بعيداً عن العدالة. وقد أدى ذلك إلى فساد وتدمير العباد في كثير من البلاد. وقد أشار (Al-Dawsari, 2012: 8)، إلى أن

القانون العرفي القبلي في اليمن هو المهيمن في المناطق القبلية، وغالبًا ما يفضل اليمنيون الحصريون استخدامه على نظام المحاكم الرسمي. فهو أكثر سهولة وفعالية وأسرع بكثير من النظام الرسمي. علاوة على ذلك لا يشجع الناس على اللجوء إلى الحكومة بسبب الفساد والمحسوبية وانعدام النزاهة وعدم الكفاءة، بالإضافة إلى الإجراءات القضائية المطولة وعجز الحكومة على تنفيذ أحكام المحاكم. وقد وجهت انتقادات للحكومة لتقديمها مبالغ مالية للأفراد الذين يسببون النزاعات (المخربين) في محاولة لإقناعهم بعدم قطع الطريق، على سبيل المثال: أو التسبب في مشاكل للشركات أو المنظمات التنموية.

وأشارت (صوت الأمل، ٢٠٢١: ٤)، إلى أن الثأر مشكلة عصبية ومعقدة تواجه القضاء والنظام القبلي في اليمن على حد سواء، والثأر عادة تحتضنه القبيلة بقوة، ولم تتمكن القبائل حتى وقتنا الحالي أن تفصل وتحل قضايا الثأر نهائياً. حتى وأن حلت تلك القضايا يكون عدد الضحايا المتناحرين من الطرفين قد بلغ ذروته، وهؤلاء الضحايا غالبًا ما يكونون أبرياء. ويلجأ معظم الناس إلى أخذ حقوقهم بأيديهم من خلال الثأر، بسبب عدم تقنهم بدور القضاء في أخذ الحقوق، وغياب العدالة في مجمل هذا النوع من القضايا، حتى إذا صدر الحكم يصعب تنفيذه لدرجة أنه قد يصل إلى درجة الثأر تحت سقف المحاكم، وظلم بعض الأحكام القبلية.

لذلك، وفي نفس هذا السياق؛ يرى الباحث نظراً لعجز الدولة، اختار بعض أفراد القبائل الرد على سلطات الدولة الفاسدة وشبكات الشيوخ التي تتحكم في الأموال العامة باستخدام الأساليب القبلية التقليدية، على سبيل المثال: لجأت بعض القبائل في مناطق مختلفة منذ أوائل التسعينيات إلى اختطاف السياح وأحياناً قتلهم، وتعطيل أنابيب النفط وخطوط الكهرباء ووضع حواجز على الطرقات السريعة، كلها محاولات للضغط على الدولة لتلبية مطالب القبيلة التي ينتمي إليها الجناة، أو مطالب محددة للجناة أنفسهم. وتراوحت هذه المطالب من دفع فدية إلى تنفيذ مشاريع تنموية في المناطق التي ينتمي إليها الخاطفون، إلى جانب مطالبات بالإفراج عن محتجزين لدى الدولة، أو تعويض عن الأراضي التي استغلتها الدولة أو استولت عليها... الخ. وأشار (ولد الشيخ، ٢٠١٠: ٩٦، ٢١٣)، أن القبيلة تقوم ببعض مهام ووظائف جماعات المصلحة أو جماعات الضغط، لا سيما من حيث سعيها للتأثير في صنع القرار السياسي، سواء بالضغط من أجل إصدار قانون أو تعديله عندما يتعارض مع مصالحها، ولهذا السبب بدأ الصرع بين القبيلة والدولة عندما حاولت السلطة إقصاء القبيلة من الحياة السياسية.

ومن خلال ما سبق؛ أشارت نتائج بعض الدراسات والبحوث ذات علاقة إلى دور القبيلة وعلاقتها في إعاقة بناء الدولة اليمنية الحديثة، حتى أدت إلى انهيارها أو سقوطها، على سبيل المثال: دراسة الحميري (٢٠١٨)، والتي أشارت إلى أن دور

القبيلة أثناء الاحتجاجات الشعبية في اليمن ٢٠١١ - ٢٠١٢. قد أثبتت حضورها الملموس سواء على مستوى الزعامات القبلية أو الأفراد، حيث وفرت القبيلة مناخاً لاستمرار الوضع الاحتجاجي ضد الدولة. وكذلك دراسة أبو أصعب (١٩٩٧)، أظهرت أن المؤسسة القبلية لها تأثير في تشكيل النخبة الحاكمة في اليمن، وإن الانتماء القبلي ما يزال أحد معايير التجنيد السياسي. بالإضافة إلى ذلك، تواصل قبيلة حاشد الهيمنة على المناصب الهامة في المؤسسة العسكرية في ظل حكم (صالح). وبينت دراسة الشرجبي (١٩٩٦)، إلى أن الظاهرة القبلية تشكل خطراً حقيقياً على مستقبل الإدارة والحكم وتطورهما في اليمن، وتمثل خطورة على مستقبل الديمقراطية الوليدة في ظل دولة الوحدة. أما دراسة الشرجبي (١٩٩١)، والتي توصلت إلى أن البنية القبلية في المجتمع اليمني لازالت قوية ومؤثرة؛ حيث تؤثر على التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع اليمني، ويمتد هذا التأثير من القرية إلى المدينة على السواء. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنية القبلية لها العديد من السلبيات التي تعيق التحديث، والعلاقة بين القبيلة والدولة ذات طبيعة صراع. ودراسة العلمي (١٩٩٠)، والتي وجدت أن قواعد وإجراءات حل المنازعات بالطرق القبلية العرفية ما تزال أحد مظاهر التراث الثقافي اليمني، مما أدى إلى الحد من سلطة الأجهزة القضائية والتنفيذية.

وقد فسر "ابن خلدون" قوة الدولة وضعفها "على أساس العصبية، أي بمدى تماسك العصبية أو تفككها". ويرى أن "الأوطان الخالية من العصبية تسهل تمهيد الدولة فيها ولا تحتاج الدولة فيها إلى كثير من العصبية". كما أن علاقة العصبية بالدولة بالمفهوم الخلدوني، قد انطبقت على بعض مراحل التاريخ اليمني، لا سيما القديم منها ، حيث كانت الدولة اليمنية القديمة "قبلية" النشأة والتكوين. وكانت القبيلة القوية تنزع مع القبائل الأخرى وتحالف معها، لتشكيل ما يمكن تسميته بـ "دولة القبيلة الغالبة" أو "دولة العصبية الغالبة" بالمفهوم الخلدوني. وفي هذا السياق يقول ابن خلدون: " أن تمهيد الدولة وتأسيسها، إنما يكون من خلال العصبية، وأنه لا بد من عصبية كبرى جامعة للعصائب متبعة لها". ويقول ابن خلدون: " لا بد في الرياسة على القوم أن تكون من عصبية غالبية لعصبياتهم (الظاهري، ٢٠٠٣: ٢٤).

أن محددات العقل السياسي اليمني الماضي والحاضر هي: القبيلة، والغنيمة، حيث لا يزال هذان العاملان مفعولهما يسري في تفسير الواقع اليمني المعاصر، ويسيطران لا شعورياً على عقلنا السياسي. ويؤكد ابن خلدون: أن قوة العصبية ليست في النسب، بل قوة العصبية تنبع من قسوة الظروف المادية " للحياة". وإذا تحولت المصلحة المشتركة للعصبة إلى مصالح شخصية أو طغت هذه على تلك، فإن التضامن الذي كان بالأمس، ينقلب حينئذ إلى فرقة ونزاع، فيطغى الأنا الشخصي على الأنا العصبية، وتفسد العصبية، ولا يستطيع رئيس العصبة المنفرد بالمجد

والملك، الاستمرار في الحكم اعتماداً على القوى الجديدة التي يصطنعها) جنود مرتزقة...الخ) بل يكون مصيره المحتوم انهيار دولته وصعود عصبة أخرى جديدة للاستيلاء على السلطة لتلقى في الأخير نفس المصير المحتوم (الجابري، ١٩٩٤: ٧٧).

يرى الباحث أن العصبية القبلية في المجتمع اليمني اجتماعية وسياسية واقتصادية، بسببها انتشرت الكراهية ومنها انبعثت الأحقاد ولأجلها رفعت شعارات شيطانية ولها تعددت الحميات الطائفية، واستغلها الأعداء أبشع استغلال، لم تدخل في مجتمع إلا فرقته ولا في صالح إلا أفسدته ولا في كثير إلا قللته ولا في قوي إلا أضعفته، ما نجح الشيطان في شيء مثلما نجح فيها، شب عليها الصغير وشاب عليها الكبير وتبناها حثالة المجتمع، إنها حرباء تلونت ألوانها وتنوعت أشكالها وساء وقبح تبعاتها، إنها دعوى الجاهلية، ورد التحذير منها في الأدلة الشرعية لكن للأسف الشديد والأمر العجيب أن تجدها وقد تأصلت في مجتمعنا المسلم وتربعت فينا جذورها وعمت كل شرائح المجتمع فلأجلها نحب ولها نعادي، "إنها العصبية بكل صورها وأشكالها"، فهي بليه عظيمة ومصيبة جليلة، أكلت الأخضر واليابس، فهي المدمرة الساحقة والفتنة الحالقة ومنبع كثير من الأزمات القديمة والحاضرة ورمز الانحطاط والتأخر في الديار القاطنة ومسببة للفقر والقلق والنزوح والتهجير في المجتمعات الأمن، وهي التي أوصلت اليمن إلى ما وصل إليه، من تمزيق الوطن والنسيج الاجتماعي والدمار عبر حروب متعددة، ثم انهيار الدولة اليمنية الحديثة.

بعض النظريات المفسر لظاهرة التعصب القبلي:

١- **نظرية الصراع الواقعي بين الجماعات** : تقوم هذه النظرية على افتراض أنه عندما يكون هناك صراع وتنافس بين مجموعتين نتيجة لتدخل عوامل خارجية مثل الصراع بين الجماعات على الموارد والمصالح التي من شأنها إثارة التعصب القبلي بين الجماعات ولتحقيق هدفها، فكل جماعة مصلحة ووضع يتناقض مع مصلحة ووضع فئة أو جماعة أخرى، بحيث إذا سعت جماعة معينة إلى تحقيق هدفها يمكن أن يشكل ذلك تهديد صريح لمصالح وأهداف جماعة أخرى نحو تحقيق نفس المساعي، مما يخلق العداء والصراع بين الجماعات والأفراد في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية (إبراهيم، ١٤٣٦هـ: ٢٤).

٢- **نظرية التعلم**: وهي التي عالجت التعصب على أساس أنه اتجاه يتم تعلمه واكتسابه بنفس الطريقة التي تكتسب بها سائر الاتجاهات والقيم النفسية والاجتماعية (عبدالله، ١٩٨٩: ١٢١).

٣- **النظريات الديناميكية النفسية**: وهي نظريات تنسب إلى نظرية التحليل النفسي (فرويد)، والتي تبرز أهمية اللاوعي في فهم الجوانب المختلفة للشخصية، بما

في ذلك التعصب ، الذي يمكن تفسير نموه وتطوره في ضوء بعض الميكانيزمات مثل الإسقاط والإزاحة والتبرير وغيرها (فريد، ٢٠١٠: ٢٤).

٤- **نظرية ابن خلدون في العصبية:** ابن خلدون صاحب المفهوم الاجتماعي (العصبية) الذي لم يرى فيها غاية في حد ذاتها، لأن العصبية هي أساس بناء الدولة عنده، حيث اتضح له أن ظاهرة القوة والغلبة كانت بمثابة العامل الحاسم في حياة دول المغرب الإسلامي في ذلك الوقت - واليمن أحداها. وذلك عندما لاحظ أن لا سلطان في الديار لا للقوي المتغلب وكيف أن بعض الأقوياء في الدولة يصبحون يمتلكون شروط الغلبة؛ بينما يبقى الآخرون ضعفاء، فلا مفر لهم من الاستسلام والخضوع للمتغلبين. فظاهرة العصبية القبلية في نظر "ابن خلدون" حقيقة اجتماعية تكاد تسود بلاد المغرب العربي كافة؛ بحكم سيطرة النظم القبلية فيها؛ وقد توصل "ابن خلدون" إلى رأي نهائي في نشأة الدولة وبنائها أو سقوطها وانهيارها وهي تقوم على التعصب بشكل عام، فالعصبية القبلية أذا استعملت واستخدمت بشكل معتدل فأنها سوف تبني وتؤسس دولة، ولكن أذا أفرط في استعمالها فأنها سوف تأخذ منحى عكسي وتؤثر على بناء الدولة سلبيًا وتؤدي إلى سقوطها وانهيارها (الشاعري، وعلي، ٢٠٢١: ١٥).

خلاصة القول: "ابن خلدون" يقرر أن العصبية سيف ذو حدين؛ من جهة، يعتبر التعصب ضرورة لقيام الدولة، ومن جهة أخرى، يلاحظ أن التعصب يمكن أن يعطل قيام الدولة أو استمرارها، وإذا كانت متعددة أو متناقضة أو معادية، مع ما يستتبعه ذلك الاختلاف من تنوع في الآراء والرغبات، وما يقوم على هذا التنوع في التعصب تشد أزره، مما يؤدي في النهاية إلى الخروج على الدولة وانهيارها.

الدراسات السابقة:

وقد ظهر التعصب باعتباره مشكلة بحثية تستحق الدراسة من قبل علماء الاجتماع وعلماء النفس في عشرينيات القرن الماضي، ومن ثم تدرج تيار البحوث عن ظاهرة التعصب لمعرفة أشكاله وأسبابه وتداعياته التي تشمل مختلف جوانب المجتمع وتؤثر على جميع أفراده، عندما يصل إلى أقصى درجاته يكون العنف والتدمير والخراب هو هدفه ومراده الأسمى.

وفي هذا السياق؛ يمكن القول إن الدراسات العربية مازالت في مخاض الولادة، حيث تشهد الساحة بين الحين والآخر بعض الدراسات التي تبحث في هذه الظاهرة، ومازالت المجتمعات العربية تشكل مرتعًا خصبًا بشكل عام والجمهورية اليمنية بشكل خاص، وبكراً للدراسات في مجال التعصب بأشكاله المختلفة. رغم أن الدراسات السابقة عن موضوع هذه الدراسة مازالت تنسم بالندرة؛ حيث لا توجد دراسات مباشرة وشاملة عن "علاقة" التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة اليمنية الحديثة " إلا أن هذا لا ينفي وجود دراسات سابقة تناولت بعض أبعاد متغيري

الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى خمسة محاور، وذلك للوقوف على مدى الاستفادة من تلك الدراسات ومحاولة سد الفجوة البحثية موضوع الدراسة الحالية. وفي هذا السياق؛ تم تتبع بعض الجزئيات التي تضمنتها بعض هذه الدراسات والمرتبطة بالظاهرة محل الدراسة الحالية. وقد تم عرض الدراسات السابقة وفق تسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم على النحو التالي:

أولاً: دراسات عامة: تناولت المجتمع والدولة في اليمن، من النواحي التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي إطار هذه الدراسات تم التطرق باختصار إلى الظاهرة القبلية كأحد مكونات المجتمع اليمني. ومن هذه الدراسات: أظهرت دراسة ناجي (١٩٩٧)، إلى أن الحكم في الحياة السياسية اليمنية القديمة، كان يعتمد كثيراً على المؤسسة القبلية، وأن الدول اليمنية القديمة سوى قبائل متغلبة انقلب رؤساؤها ملوكاً. ودراسة عبدالله (١٩٨٤)، أظهرت إلى أن الدولة والمجتمع في اليمن يعتمدان تاريخياً على النظام القبلي؛ فالدول اليمنية هي في الأصل تجمعات أو اتحادات قبلية وفقاً لمفهوم القبيلة المستقرة مكانياً بسبب ارتباطها بالأرض والعمل في الزراعة، وليس القبيلة البدوية المتنقلة. وأشار (Pterson, 1982)، في دراسته إلى أن المؤسسة القبلية قد استفادت من الحراك الاجتماعي الذي أحدثته الثورة اليمنية عام ١٩٦٢. وكذلك زعماء القبائل، بسبب إمكاناتها الحربية وقيادتها للجيش الشعبي القبلي، قد تمكنت من السيطرة على المؤسسة العسكرية مما عزز من مكانتها العسكرية ونفوذها السياسي. كذلك دراسة الحديثي (١٩٧٨)، والتي أوضحت أن معظم المناطق الجغرافية والأماكن في اليمن مسماة بأسماء القبائل قديماً، وهذا يدل على قوة النظام القبلي وتأثيره على الواقع الاجتماعي والاقتصادي اليمني. في حين أوضحت دراسة (Rboert, 1974)، إلى أن النفوذ السياسي لبعض شيوخ القبائل اليمنية قد تنامي على حساب ضعف الدولة وتدهورها في شمال اليمن، وخاصة بعد حركة ١٩٦٧. ومن شواهد تنامي الدور القبلي في شئون الدولة، تولى بعض شيوخ القبائل مناصب هامة، سواء في الوزارات والجيش أم على مستوى المحافظات، حيث بلغت نسبة التمثيل القبلي في المحافظات اليمنية ٦٩%.

ثانياً: دراسات تناولت التنظيمات السياسية والحزبية في اليمن: ومن هذه الدراسات: كشفت دراسة موسى (٢٠١٩)، أن الدولة اليمنية المعاصرة اتسمت بالتأزم والتعقيد في جميع الجوانب الأساسية للدولة والمجتمع. وتعود هذه التعقيدات إلى عهد تأسيسها وتستمر حتى يومنا هذا، مخلفةً تداعيات خطيرة على وحدة اليمن سياسياً وجغرافياً ومجتمعياً. وهناك تقاطعات شديدة الوضوح بين المكونات الداخلية والخارجية؛ ما يساهم في استدامة حالة التأزم في الدولة. فقد فشلت الحكومات اليمنية المتعاقبة في تأدية واجباتها ووظائفها المفترضة؛ ما حال

دون تمكنها من التصدي للتدخلات الخارجية بأشكالها المختلفة. هذا إلى جانب غلبة الدور القبلي والمذهبي في اليمن تاريخياً على غيره من أدوار الفواعل السياسية اليمنية، التي لم تنجح في نقل اليمن نحو الحكم المدني، وبناء نموذج ديمقراطي يحقق الاستقرار ويتيح لليمنيين المشاركة الفاعلة في العملتين السياسية والاقتصادية، ويرسخ مفهومي المواطنة وسيادة القانون، ويحافظ على الحقوق والحريات المختلفة لأفراد المجتمع اليمني كافة. ودراسة جشعان (٢٠١٢)، والتي أظهرت عدم الاستقرار السياسي في اليمن، نتيجة ضعف قبضة الدولة على المحافظات، وأن التعصب لطائفة في اليمن يأتي لدوافع اقتصادية أكثر من كونها دوافع دينية، وكل الحركات والمذاهب الدينية في اليمن مدعومة من الخارج أو لها ارتباطات خارجية. وأيضاً دراسة مانع (١٩٩٤)، والتي أكدت على أن التعددية الحزبية ترافقت مع قيام الوحدة اليمنية، وأن التجربة الحزبية في اليمن اتسمت بالانقسام والبراغماتية، وضعف الوعي السياسي.

ثالثاً : دراسات تناولت القبيلة والتنظيم القبلي في اليمن: ومن هذه الدراسات:

دراسة أبو زيد (٢٠١٣)، والتي بينت أن القبيلة غالباً ما تقوم مقام الوسيط السياسي للوصول إلى السلطة والحكم، وأن القبيلة السياسية مصدر قوة للتعددية السياسية والحزبية، وفي نفس الوقت هي مصدر ضعف لهذه التعددية حينما يتم توظيفها من قبل الحاكم السياسي واستغلالها لمصلحته، وهذا ما حدث في كل الخلافات الحزبية وحتى الخلافات داخل الحزب الواحد، وأن القبيلة ليست على تعارض أو تضاد دائم مع الدولة، فمعظم الأوقات تكون جزءاً من الدولة أو تعملان معاً. ودراسة الرفاعي (٢٠١١)، والتي توصلت إلى إن القبائل في اليمن ما ازلت تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية والاجتماعية على مستوى المناطق والدولة. وأوضحت أن المجتمع اليمني مجتمع تعددي يتميز بتجانسه العرقي المتمثل بانتماء أفراد إلى الأصل العربي الواحد، وأن هذا التجانس في ظل تعدد اجتماعي غير متناقض جعل الفرق بين فئات مجتمعة وشرائح الاجتماعية ليست بالشكل الذي يؤدي إلى حدوث نزاع اجتماعي عنيف، ومن ثم التأثير الإيجابي على العملية السياسية، وأن المواجهة بين التعددية القبلية والتعددية الديمقراطية تؤدي إلى تطور إيجابي لصالح الدولة والديمقراطية. ودراسة الظاهري (٢٠٠٣)، والتي أشارت إلى إن القبيلة اليمنية تمثل مفهوماً سياسياً، وأنها في علاقة جدلية تأثير وتأثر مع مفهوم التعددية السياسية. وإن غالبية القبائل اليمنية تكيفت مع إعلان التعددية السياسية والحزبية، لكنها تمارس نشاطها السياسي وفق مفاهيمها وأعرافها وتقاليدها القبلية. وقد حاول الظاهري (١٩٩٥)، في دراسته تحليل الدور السياسي للقبيلة في الشطر الشمالي من اليمن "سابقاً" خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٩٠م. وقد تبين، استقرار المؤسسة القبلية وفعاليتها؛ حيث مارس دوراً

سياسياً طوال تاريخ اليمن، ولا يزال هذا الدور قائماً حتى الآن. كما بينت الدراسة أن أشكال العلاقة بين القبيلة والدولة وأنماطها تراوحت بين التعايش والصراع والتحالف. وأن الدولة فشلت في محاولاتها لإخضاع القبيلة أو تهميش دورها السياسي.

رابعاً: دراسات تناولت القبيلة والدولة في اليمن: ومن هذه الدراسات: توصلت دراسة الشرعبي (١٩٩٠)، إلى أن القبيلة مثلت وسيطاً بين القرية والدولة وخففت من قبضة الدولة على القرية تماماً، كما كانت القبيلة اليمنية نواة وعمود المجتمع والدولة. والقبائل الأقوى والأكبر هي التي تسيطر على الدولة. كما قادت القبيلة إلى التطور الحضاري والازدهار في اليمن القديم، ومن ناحية أخرى ساهمت في انهيار تلك الحضارة. وناقش أبو غانم (١٩٩٠)، في دراسته، القبيلة والدولة في اليمن، وتوصل إلى أن مفهوم الدولة اليمنية، قد ارتبط أولاً بمنطقة القوة والغلبة، ثم بمفهوم الخلافة في الإسلام، وبمفهوم الإمامة في عهد دولة الأئمة الزيدية في اليمن، ثم تحولت إلى دولة وطنية (جمهورية) مستقلة. وأن النظم القبلية المعاصرة لم تعد كما كانت معزولة ومستقلة عن النظم السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، بل أصبحت تتكامل معها إلى حد كبير.

خامساً: دراسات تناولت التعصب القبلي في الوطن العربي: ومن هذه الدراسات: أظهرت دراسة هيكل (٢٠٢٢)، إلى أن التعصب القبلي في المجتمع الريفي المصري له دور سلبي في العملية الانتخابية، وأن هذا الدور يتبلور في عدة محاور، أهمها: تجديد المشاكل والاختلافات القبلية بشكل منتظم في كل انتخابات، مما جعل الانتخابات معارك عائلية وليست منافسة سياسية، والتعصب القبلي العشائري ينتقص من قيمة الانتخابات ويقوض أهدافها الأساسية، والتعصب القبلي يساهم في زيادة المشاركة السياسية، وأثناء فترة الانتخابات تسود عدد من المشاكل مثل تشويه سمعة المرشحين الآخرين من خلال نشر الشائعات، والصراع على أماكن وضع اللافتات والملصقات. وبالمثل دراسة محمد (٢٠٢١)، (من منظور شرعي) والتي بينت أخطر آثار التعصب القبلي، ودورة الرئيسي في إشعال الحروب الأهلية، وكذلك الدعوة لتحرير العقول من قيود التعصب المقيتة التي من نتائجها فقد المجتمع للاستقرار والطمأنينة والوئام. في حين دراسة معمّر (٢٠٢١)، كشفت أن العصر الأموي شهد عدة اضطرابات داخلية أسهمت بشكل كبير في سقوط الدولة الأموية، منها العصبية القبلية، وذلك لعدة أسباب منها، السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، وكانت بلاد الشام وخرسان والعراق والأندلس مسرحاً لهذه الصراعات القبلية، والتي كانت لها عواقب وخيمة على الدولة الأموية، حيث فقدت جزءاً كبيراً من قوتها، حتى ساهمت في سقوطها. وأشارت دراسة ابن عبدالمطلب (٢٠١٨)،

إلى أن الولاء القبلي يؤثر على أداء أعضاء المجالس البلدية، ومجالس الشورى بالبلديات، ويؤثر في علاقتهم بالعاملين، متأثرون ببيئة قيم المجتمع القبلي، المحيطة بالمؤسسة والمعايير القبلية التي مازال لها تأثير واضح، نتيجة التعصب القبلي، والتكتلات القبلية، غير الرسمية داخل المنظمة، والذي زاد من الفساد الإداري وضعف أداء المؤسسات في ليبيا. كذلك أشارت دراسة المشاي (٢٠١٦)، إلى أن التعصب القبلي التي يشهدها المجتمع الليبي في مدينة مزدة نموذجاً، إلى أن أفراد العينة يؤكدون إقامتهم في أرض قبيلتهم لأنهم يشعرون بالأمن والأطمئنان، وكذلك أن علاقته القبائل هي علاقته صراع، والسبب في ذلك غياب سلطة الدولة، كما يعززون أسباب التعصب إلى المشاكل القديمة للقبائل، فضلاً عن النزاعات والصراعات من أجل الحصول على المناصب الإدارية. ودراسة ارباب (٢٠١٣)، والتي أظهرت، إلى أن التعصب القبلي واللاتجانس والتفاوت الثقافي ونزعة الهيمنة والسيطرة على السلطة والثروة والموارد، أسهمت بصورة مباشرة في تأجيج الصراع، وإن الصراع تطور بسبب موقف الدولة و النخبة والقادة وانتشار السلاح وتنوعه وظهور المعادن وتبني أيديولوجيات جديدة واستقطاب الحركات المسلحة والتدخلات الخارجية، مما أدى إلى وقف مشاريع التنمية وتهديد الاستقرار الاجتماعي في نطاق الإقليم والدولة. كما أظهرت دراسة فريد (٢٠١٠)، إلى أن التجربة الحزبية الفلسطينية فكراً وممارسة مرتبطة إلى حد كبير بمفهوم العصبية القبلية، من حيث الجمود المستمر في علاقات القوة بين الفصائل والسلطة التي عانت من حالة رفض متبادل. ومن أهم نتائج الدراسة: تعتمد العصبية الحزبية على رفض الديمقراطية المعتمدة على المساواة، بينما تقوم العصبية على حيازة السلطة لذاتها فقط، كما عملت العصبية على منع تكوين شعور وطني موحد، مما أدى إلى عدم إرساء أسس سليمة لحياة ديمقراطية سليمة، كما اتسم السلوك الفصائلي الفلسطينية العصبية، من خلال التسلط والهيمنة على السلطة باستخدام العنف والانتقام والثأر، الأمر الذي أدى إلى تقسيم وتفتيت المجتمع الفلسطيني، كما تتسم العصبية الحزبية بمنع عملية تداول السلطة، والتسلط الإداري في الحياة التنظيمية لهذه الفصائل. وجدت دراسة أبو سعدي (٢٠١١)، إلى وجود تناقض كبير وواضح بين العقلية القبلية وفكرة الوحدة العربية، فالأولى تقوم على التعصب للذات والهيمنة، وتفكيك المجتمع، وخلق الصراعات والانقسامات السياسية والمذهبية والطائفية، مما يجعل الأمة في حالة تخلف عميق فكري وسياسي واقتصادي، ويؤدي إلى تكريس فكرة المصلحة الفردية الفئوية على حساب مصلحة الجماعة. بينما تقوم فكرة الوحدة العربية على بناء الوطن العربي وتنميته والنهوض به في كافة المجالات. وأن الأثر الواضح

والسلبي للعقلية القبلية التي تتبناها معظم الأنظمة العربية الحاكمة في تعطيل الوحدة العربية، نتيجة تكريسها للأفكار القبلية التعصبية والنمطية التي تنفي المجتمع الأوسع، من خلال قيامهما بتطبيق سياساتهم التعسفية في الأقطار العربية. وقد توصلت الدراسة إلى أن السبيل الأساسي نحو التحرر من العقلية القبلية يتمثل في العمل على إصلاح الأنظمة السياسية القطرية في الوطن العربي، والسعي لتفعيل دور المشاركة السياسية، والديمقراطية والحرية والعدالة، داخل الدول العربية. ومن ثم العمل على تعزيز وتفعيل دور المؤسسة التربوية والفكرية والدينية من خلال المثقفين والأكاديميين ورجال الدين. وكما أكدت دراسة الأنصاري (٢٠٠٨)، إلى تغلغل التعصب القبلي والطائفي في الحياة الاجتماعية، وفي عمق الحياة الأكاديمية في جامعة الكويت من خلال مختلف المظاهر المتعلقة بمختلف جوانب ومظاهر الحياة الأكاديمية. وهذا التعصب الذي يأخذ أشكالاً قبلية وطائفية بالدرجة الأولى في المجتمع الكويتي كغيره من المجتمعات العربية. وكلما تدرج الطالب في السنوات الجامعية، بدأ يدرك أكثر فأكثر وجود ظاهرة التعصب الطائفي في المجتمع. وكما توصلت دراسة عبد الظاهر (١٩٩٧)، إلى أن التعصب القبلي يؤدي إلى تأثيرات نفسية واجتماعية واقتصادية سيئة على الأفراد والجماعات داخل المجتمع المصري — محافظة قنا.

مستخلص الدراسات السابقة:

- ١ - دراسات تناولت المجتمع والدولة في اليمن: من النواحي التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأشارت إلى أن الدولة والمجتمع في اليمن يعتمدان تاريخياً على النظام القبلي. وبعض المناطق سميت بأسماء القبائل قديماً، وهذا يدل على قوة النظام القبلي، وأن النفوذ السياسي لبعض شيوخ القبائل قد تنامي على حساب ضعف الدولة وتدهورها.
- ٢ - دراسات تناولت التنظيمات السياسية والحزبية في اليمن: والتي أشارت إلى أن الدولة المعاصرة اتسمت بالتأزم والتعقيد، وعدم الاستقرار السياسي نتيجة ضعف قبضة الدولة على المحافظات، وأن التعصب لطائفة في اليمن يأتي لدوافع اقتصادية، والتجربة الحزبية اتسمت بالانقسام لضعف الوعي السياسي.
- ٣ - دراسات تناولت القبيلة والتنظيم القبلي في اليمن: والتي توصلت إلى إن القبيلة ما زالت تلعب دوراً مؤثراً في الحياة السياسية والاجتماعية والحزبية على مستوى المناطق والدولة، وفي نفس الوقت هي مصدر ضعف لهذه التعددية حينما يتم توظيفها من قبل الحاكم السياسي واستغلالها لمصلحته. والقبيلة في علاقة جدلية تأثير وتأثر، وتراوحت بين التعايش والصراع والتحالف. وأن الدولة فشلت في تهميش دورها السياسي.

٤ - دراسات تناولت القبيلة والدولة في اليمن: والتي أشارت إلى أن القبيلة وسيط بين القرية والدولة، ونواة وعمود المجتمع والدولة. والقبائل الأقوى والأكبر هي التي تسيطر على الدولة، وأن مفهوم الدولة اليمنية، قد ارتبط بمفهوم الخلافة في الإسلام، والإمامة في عهد دولة الأئمة الزيدية، ثم تحولت إلى دولة وطنية (جمهورية) مستقلة. وأن النظم القبلية المعاصرة لم تعد كما كانت معزولة ومستقلة عن النظم.

٥ - دراسات تناولت التعصب القبلي في الوطن العربي: والتي أشارت إلى أن التجربة الحزبية والعملية الانتخابية فكراً وممارسة مرتبطة إلى حد كبير بمفهوم العصبية القبلية، وإشعال الحروب الأهلية، وفقد المجتمع للاستقرار والطمأنينة والوئام، وأن العصبية القبلية أسهمت بشكل كبير في سقوط الدولة، وذلك لعدة أسباب منها، السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، حيث فقدت جزءاً كبيراً من قوتها، حتى ساهمت في سقوطها. وأن الولاء القبلي يؤثر على أداء أعضاء المجالس البلدية، ويزيد من الفساد الإداري وضعف أداء المؤسسات، والسيطرة على السلطة والثروة والموارد، أسهمت بصورة مباشرة في تأجيج الصراع، وعلاقته القبائل هي علاقه صراع، والسبب في ذلك غياب سلطة الدولة. وأن الأثر الواضح والسلبي للعقلية القبلية التي تتبناها معظم الأنظمة العربية الحاكمة في تعطيل الوحدة العربية، نتيجة تكريسها للأفكار القبلية التعصبية. وتغلغل التعصب القبلي والطائفي في عمق الحياة الأكاديمية، ويؤدي إلى تأثيرات نفسية واجتماعية واقتصادية على أفراد المجتمع. وأن السبيل الأساسي نحو التحرر من العقلية القبلية يتمثل في العمل على إصلاح الأنظمة السياسية، والسعي لتفعيل دور المشاركة السياسية، والديمقراطية والحرية والعدالة، داخل الدول العربية.

وفي ضوء ما سبق من دراسات سابقة، يتضح أنه يوجد دراسة واحدة كدراسة معمر (٢٠٢١)، والتي تناولت العصبية القبلية ودورها في سقوط الدولة الأموية. ولهذا لا توجد دراسة في البيئة العربية واليمنية حسب علم الباحث تناولت موضوع الدراسة. لذا تميزت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة بأنها تناولت التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة اليمنية الحديثة من وجهة نظر أساتذة الجامعات، وفقاً للمحاور: الأسباب والآثار والحلول.

وفي هذا السياق؛ يجب التأكيد على أن هذه الدراسة حاولت الاستفادة من هذه الدراسات السابقة، بدءاً بالقضايا والأفكار الرئيسية التي تناولتها، مروراً بمحاولة معرفة مجالات اهتمامهم والأطر التحليلية والمنهجية المستخدمة فيها، وانتهاءً بالاستفادة من النتائج التي توصلوا إليها، واستنباط الأسئلة التي سيتم الإجابة عليها واختبارها من خلال هذه الدراسة موضع البحث.

إجراءات الدراسة:

١- منهج الدراسة:

وفقاً للأسئلة المطروحة، تتبنى هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبارها وتفسيرها، ولتحقيق أهدافها.

٢- عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية من أساتذة الجامعات اليمنية، وبلغت عينة الدراسة (٦٥) عضواً. لمعرفة آرائهم حول موضوع الدراسة. حيث تم إرسال الاستبانة إلكترونياً عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، وأيضاً وزع ورقياً.

٣- أداة الدراسة:

بعد إطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها، بالإضافة إلى الملاحظات والمقابلات السابقة للمسح لعينة الدراسة من الدراسة الحالية، قام ببناء استبانة مناسبة لطبيعة المشكلة حول قضايا التعصب القبلي والنزاعات وحقوق الإنسان، بحيث اشتملت بصورتها النهائية على (٢٨) فقرة، المتعلقة بمواقف أساتذة الجامعات وآرائهم حول التعصب القبلي ودوره في سقوط الدولة. واشتملت الاستبانة على ثلاثة محاور تغطي قضية الدراسة من حيث الأسباب والآثار والحلول. يجيب عنها المفحوص في المحور الأول تبعاً لسلم ليكرت ثلاثي الأبعاد على الترتيب (نعم، أحياناً، لا) (١، ٢، ٣)، وبذلك تتراوح درجات المحور ما بين (١٥-٤) درجة. والمحور الثاني والثالث (نعم، لا) (درجة واحدة، صفر). وبذلك تتراوح درجاتهم ما بين (صفر- ٢١) درجة. وفي نهاية الاستبيان وجه الباحث لأفراد العينة سؤال مفتوح : إضافات فقرات لم يتضمنها محاور الاستبيان؟ ولتفسير النتائج تم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية وفق المعيار التقيني، والجدول (١) يوضح ذلك.

جدول (١)

قل من ٥٠ %	منخفض جداً
من ٥٠ - ٥٩.٩ %	منخفض
من ٦٠ - ٦٩.٩ %	متوسط
من ٧٠ - ٧٩.٩ %	مرتفع
80 % فأكثر	مرتفع جداً

٤- صدق الأداة وثباتها:

تم الحكم على الاستبانة من قبل العديد من التخصصات المختلفة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية ، وفي ضوء نتائج التحكيم تم تعديل الاستبيان وفقاً للملاحظات التي أبدتها المحكمون.

وللتحقق من ثبات الاستبانة (المحور الأول) استخدمت طريقة الاتساق الداخلي، لمعرفة حساب معامل الارتباط بين فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي للمحور تراوحت ما بين (**609- .975)، أي عند مستوى (0,01). وهذا يعتبر معامل ثبات مرتفع ومناسب لأغراض الدراسة الحالية. ثم تم حساب معامل الثبات وفقاً لمعادلة كرونباخ ألفا، وتعد هذه الطريقة هي الأفضل والأكثر شيوعاً لحساب الثبات (وظيفة، ٢٠١٢: ٥٠)، وبلغ معامل ثبات الاستبانة (المحور الأول) بصورته الكلية (٩٥)، أي عند مستوى (0,01) وهذا يمثل ارتباطاً عالياً يدل على ثبات المحور بدرجة عالية.

عرض النتائج ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أسباب التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة ؟

الجدول (٢)

م	الفقرات	الرأي		
		نعم	أحياناً	لا
1	التنشئة الاجتماعية الخاطئة بالأقوال والأفعال في إطار القبيلة، مما أضعف هيبت الدولة تدريجياً.	56	8	1
		٨٦.٢ %	١٢.٣	١.٥
2	ارتفاع نسبة الأمية والفقر بين أبناء المجتمع القبلي، تم استغلاله للتحريض ضد الدولة.	٦١	٤	-
		٩٣.٨ %	٦.٢	-
3	غياب تطبيق قيم ومبادئ المواطنة المتساوية، أدى إلى السقوط التدريجي للدولة.	٦٥	-	-
		١٠٠ %	-	-
4	غياب المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع القبلي في الحوار وصنع السياسات ، مما أدى إلى الانهيار التدريجي للمجتمع والدولة.	٥٧	٨	-
		٨٧.٧ %	١٢.٣	-
5	انتشار الفساد بجميع صورة وأشكاله وغياب الشفافية والمحاسبة، أدى إلى تفويض مؤسسات الدولة تدريجياً وسقوطها.	٦٥	-	-
		١٠٠ %	-	-
6	نشر الفتن و النزاعات و زعزعت الأمن و الاستقرار في البلاد الذي تسبب بضعف الدولة وسقوطها.	65	-	-
		100 %	-	-
٧	فشل أنظمة الحكم المتعاقبة في تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، كانت سبباً في تأجيج ثقافة التعصب وسقوط الدولة تدريجياً	٥٩	٦	-
		٩٠.٨ %	٩.٢	-
٨	الصراع على السلطة والثروة، الذي أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية وسقوط الدولة.	٦٥	-	-
		١٠٠ %	-	-
٩	تدني مستوى وفساد الأجهزة القضائية والأمنية، ما أدى إلى سقوط الدولة تدريجياً.	٦٥	-	-
		١٠٠ %	-	-
١	الخطاب الإعلامي السلبي، ساهم في تأجيج التعصب بين أبناء المجتمع، مما أدى إلى الانهيار التدريجي للدولة.	٦٢	٣	-
		٩٥.٤ %	٤.٦	-
١	بعض مشايخ القبائل...الخ، في الدولة ولاءهم وارتباطهم بالخارج، مقابل دعم مالي وراتب شهري، ما أدى إلى تفويض الدولة ومؤسساتها بشكل تدريجي.	٦٥	-	-
		١٠٠ %	-	-

يتضح من الجدول (٢) والذي يتحدث عن أسباب ظاهرة التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة من وجهة نظر أساتذة الجامعات، أن جميع الإجابات على هذا السؤال لصالح الاختيار "نعم" وبمعدل تكراري ونسب مئوية مرتفعة جداً على جميع الفقرات، حيث تراوحت على التوالي ما بين (٥٦ - ٦٥) و (٨٦.٢ % - ١٠٠ %). ونكتفي بالآتي:

أن أعلى ست فقرات في هذا المحور كانت:

- الفقرات التالية: (٣)(٥)(٦)(٨)(٩)(١١) لصالح الاختيار "نعم" وبمعدل تكراري (٦٥) ونسب مئوية (١٠٠%) مرتفعة جداً، والتي كانت مضمونها على التوالي (غياب تطبيق قيم ومبادئ المواطنة المتساوية، أدى إلى السقوط التدريجي للدولة)، و (انتشار الفساد بجميع صورة وأشكاله وغياب الشفافية والمحاسبة، أدى إلى تقويض مؤسسات الدولة تدريجياً وسقوطها)، و (نشر الفتن و النزاعات و زعزت الأمن و الاستقرار في البلاد الذي تسبب بضعف الدولة وسقوطها)، و (الصراع على السلطة والثروة، الذي أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية وسقوط الدولة)، و (تدني مستوى وفساد الأجهزة القضائية والأمنية، ما أدى إلى سقوط الدولة تدريجياً)، و (بعض مشايخ القبائل... الخ، في الدولة ولاءهم وارتباطهم بالخارج، مقابل دعم مالي وراتب شهري، ما أدى إلى تقويض الدولة ومؤسساتها بشكل تدريجي).

وفي ضوء هذه النتيجة بشكل عام، فإنها تشير إلى أن التنشئة الاجتماعية الخاطئة، وارتفاع نسبة الأمية، والفقر، وعدم المشاركة الفاعلة في صنع السياسات في إطار المجتمع القبلي، والتي لها دور رئيسي في تعزيز التعصب القبلي، وعدم الامتثال لسلطة الدولة، مما أضعف هيبته تدريجياً. وأن تصاعد الصراع المسلح بين القبائل والدولة، والذي زعزع الأمن والاستقرار، وانتشار الثأر بين القبائل، يرجع إلى عجز النظام الحاكم في ترسيخ معايير الانتماء والمواطنة المتساوية، وسيادة القانون في أذهان المواطنين. وأن نشر الفتن وتكريس الافكار القبلية التعصبية بين أبناء المجتمع، وإحياء الهياكل القبلية في المناطق التي كانت غائبة فيها، وذلك من قبل النظام الحاكم (فرق تسد) أحد أسباب حقد القبيلة على الدولة. وأن الصراع على السلطة والثروة نتيجة غياب عدالة التوزيع، ما أدى إلى انتشار الفساد وغياب المحاسبة، سبب للتعصب بمختلف أشكاله. وتدني مستوى وفساد الجهاز القضائي والأمني، و فشل وعجز القانون في تنفيذ الأحكام، أدى إلى فقدان أفراد المجتمع القبلي الثقة بها، فضلاً عن فشل أنظمة الحكم المتعاقبة في تحقيق تطلعات أبناء القبيلة وتلبية احتياجاتهم؛ جعلهم أكثر انحيازاً لقيم وأنظمة القبيلة على حساب الدولة والمصالح العامة للشعب. وتغلغل بعض مشايخ القبائل.... وغيرهم، رسمياً في الهيكل الإداري والعسكري والتشريعي، وولاءهم وارتباطهم بالخارج مقابل دعم مالي وراتب شهري، والذي ساعد التدخلات الخارجية بشكل كبير في تأجيج وتوسيع الصراع القبلي والسياسي، فضلاً عن التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وتعطيل التنمية لعقود ماضية من الزمن نتيجة هشاشة الدولة. أيضاً أن شيخ القبيلة يمثل وسيطاً بين القرية والدولة، وانخفضت قبضة الدولة على القرية تماماً، يعني أن توفير الخدمات والمصالح الكبيرة للقرية وحل مشاكلها، وغير ذلك ، لا تتم إلا عن طريق

الشيخ، بحيث يحكم سيطرته على أفراد القرية والقبيلة. وأيضاً الآثار السلبية للخطاب الإعلامي الذي ساهم في تأجيج التعصب بين أبناء المجتمع، مقابل غياب الإعلام المعتدل. وانحياز مشايخ القبائل وتنقلهم بين الاطراف اليمنية المتنازعة مقابل عروض مغرية ماديًا ومزايا والحماية لهم ولمصالحهم، وكان أكثرها وضوحاً في أحداث ٢٠١١م، والمسمى بالربيع اليمني، حتى دخول الحوثية صنعاء ٢٠١٤م وسقوط الدولة. فضلاً عن تحول الحزب إلى قبيلة ذات كيان مختلف عن محيطه والولاء المتشدد من كوادره لتحقيق مصلحة الحزب فقط. ويمكن أن نقول ما سبق ذكره جزء من الأسباب التي أدت على مدى أكثر من ثلاثة عقود إلى تقويض وانهيار تدريجي لمؤسسات الدولة وسقوطها. وكان آخر سبب للسقوط الفعلي للدولة في عام ٢٠١١، وتم قتلها وتشيعها في تفجير مسجد دار الرئاسة أثناء صلاة الجمعة بحضور رجال الدولة بينهم رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، وسقط ضحايا هذه الجريمة بين قتلى وجرحى، وحل محل الدولة الإرهاب والفوضى. وكذلك، يرى الباحث أن الدولة التي لا تراعي تكافؤ الفرص وحل مشكلة البطالة، وغير عادلة في توزيع الثروة والمناصب العامة، وإنما توزعها على أساس الولاء والقرب والقبيلة. أي لا مواطنة دون تكافؤ الفرص، ولا مواطنة دون مساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، بغض النظر عن القبيلة والدين والمذهب والحزب. مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق. والباحث لا يتفق مع أن القبيلة هي المشكلة والحل، وإنما المشكلة تكمن في عدم تطبيق سيادة القانون وتحقيق مبدأ المواطنة المتساوية.

وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع نتائج دراسات كل من : دراسة
معمر (٢٠٢١)، والتي كشفت أن العصر الأموي شهد عدة اضطرابات داخلية أسهمت بشكل كبير في سقوط الدولة الأموية، ومنها العصبية القبلية، وذلك لعدة أسباب منها، السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، في حين دراسة الحميري (٢٠١٨)، والتي أشارت إلى أن دور القبيلة أثناء الاحتجاجات الشعبية في اليمن ٢٠١١ - ٢٠١٢، قد أثبتت حضورها سواء على مستوى الزعامات القبلية أو الأفراد ضد الدولة. وأظهرت دراسة أبو أصبع (١٩٩٧)، والشرجي (١٩٩٦)، والعلمي (١٩٩٠)، (Rboert, 1974)، إلى أن القبيلة لها تأثير في تشكيل النخبة الحاكمة وتشكل خطراً حقيقياً على مستقبل الإدارة والحكم وتطورهما، وأن النفوذ السياسي لبعض مشايخ القبائل قد تنامي على حساب ضعف الدولة وتدهورها، والعلاقة بين القبيلة والدولة ذات طبيعة صراع في اليمن. وأشارت دراسة موسى (٢٠١٩)، وأبو زيد (٢٠١٣)، أن الحكومات اليمنية المتعاقبة قد فشلت في تأدية واجباتها ووظائفها المفترضة؛ ما حال دون تمكنها من التصدي للتدخلات الخارجية، ودراسة ابن عبدالمطلب (٢٠١٨)، والمشاي (٢٠١٦)، وارباب (٢٠١٣)،

ومحمد (٢٠٢١)، والتي أشارت إلى أن التعصب القبلي، زاد من الفساد الإداري وضعف أداء المؤسسات، وكذلك أن علاقه القبائل هي علاقه صراع، والسبب في ذلك غياب سلطة الدولة، والسيطرة على السلطة والثروة والموارد، أسهمت بصورة مباشرة في تأجيج الصراع، وإشعال الحروب الأهلية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هي الآثار السلبية الناجمة عن التعصب القبلي وسقوط الدولة على المجتمع ؟

الجدول (٣)

م	الفقرات	الرأي		
		نعم	لا	
١	تمزق النسيج الاجتماعي وظهور هويات سياسية واجتماعية متباينة.	٦٥	ت	-
		١٠٠	%	-
٢	الأحداث الدائرة الآن في اليمن، على مدى ٨ سنوات متتالية تركت أثراً عميقاً على الصحة النفسية لأفراد المجتمع.	٦٥	ت	-
		١٠٠	%	-
٣	انتشار الحقد والكراهية بين الشباب والأطفال الذين أصبحوا قنابل موقوتة للصراعات والحروب المستقبلية.	٦٥	ت	-
		١٠٠	%	-
٤	توقف عملية التنمية في المجتمع.	٦٥	ت	-
		١٠٠	%	-
٥	انقطاع الرواتب لمدة ٨ سنوات متتالية وما ترتب عليه من آثار سلبية.	٦٥	ت	-
		١٠٠	%	-
٦	انتشار ظاهرة الثأر بشكل أكبر.	٦٥	ت	-
		١٠٠	%	-
٧	انقطاع الخدمات العامة مثل التعليم، والصحة، والأمن ..الخ.	٦٥	ت	-
		١٠٠	%	-

يتضح من الجدول (٣) والذي يتحدث عن الآثار السلبية الناجمة عن التعصب القبلي وسقوط الدولة على المجتمع من وجهة نظر أساتذة الجامعات، أن جميع الإجابات على هذا السؤال لصالح الاختيار "نعم" بمعدل تكراري (٦٥) ونسب مئوية (١٠٠%) ومرتفعة جداً على جميع الفقرات. وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على أن أفراد العينة على دراية ومعرفة بالآثار السلبية نتيجة التعصب القبلي وسقوط الدولة اليمنية. يعني أن الأحداث الدائرة الآن في اليمن لأكثر من ٨ سنوات متتالية، من الآثار السلبية للتعصب القبلي وسقوط الدولة، وما ترتب عليها من تأثيرات نفسية واجتماعية واقتصادية سيئة على أبناء المجتمع، وأنها أصبحت تدق نواقيس الخطر ويرسم معالم على مستقبل المجتمع والوطن، إذا لم يلتفت لأثارها من قبل الاطراف اليمنية المتصارعة والجلوس على طاولة الحوار للحل الشامل بعيداً عن التدخلات الخارجية، والشروع في معالجة الآثار معالجة صحيحة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما الحلول والوسائل اللازمة للحد من ظاهرة التعصب بمختلف أشكاله والتي يمكن أن تسهم في بناء الدولة اليمنية الحديثة ؟

الجدول (٤)

م	الفقرات	الرأي		
		نعم	لا	
١	تضمين مناهج التعليم محتويات تعزز التماسك الاجتماعي على جميع المستويات.	ت ٦٥	-	
		% ١٠٠	-	
٢	تفعيل دور المؤسسات المعنية في تعزيز التماسك الاجتماعي و التوعية بمخاطر التعصب .	ت ٦٥	-	
		% ١٠٠	-	
٣	تفعيل دور الاجهزة والمؤسسات الرقابية بكفاءة وصرامة لمحاسبة الفاسدين.	ت ٦٥	-	
		% ١٠٠	-	
٤	تطوير انظمة الانتخابات العامة المركزية والمحلية بما يحقق الديمقراطية والشفافية والنزاهة في الانتخابات لتحقيق التداول السلمي للسلطة وضمان الاستقرار السياسي.	ت ٦٥	-	
		% ١٠٠	-	
٥	إيجاد وتفعيل تشريعات تعاقب أي ممارسات تمس التماسك الاجتماعي	ت ٦٥	-	
		% ١٠٠	-	
٦	تحقيق المساواة في التوظيف وتكافؤ فرص العمل ومنع التمييز وما يترتب عليه من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.	ت ٦٥	-	
		% ١٠٠	-	
٧	العمل على ازالة آثار الصراعات الماضية وتحسين المجتمع من عوامل الانقسام.	ت ٦٥	-	
		% ١٠٠	-	
٨	تحقيق العدالة في توزيع الثروة لكل المواطنين.	ت ٦٥	-	
		% ١٠٠	-	
٩	تفعيل الدور الثقافي الريادي للجامعات والمؤسسات التعليمية.	ت ٦٥	-	
		% ١٠٠	-	
١٠	التنشئة التربوية على أهداف ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر واعتبارهما الركيزة الأساسية لهوية الشعب اليمني.	ت ٥٨	٧	
		% ٨٩.٢	١٠.٨	

يتضح من الجدول (٤) والذي يتحدث عن الحلول والوسائل اللازمة للحد من ظاهرة التعصب بمختلف أشكاله والتي يمكن أن تسهم في بناء الدولة اليمنية الحديثة من وجهة نظر أساتذة الجامعات، أن جميع الإجابات على هذا السؤال لصالح الاختيار "نعم" بمعدل تكرار (٦٥) ونسب مئوية (١٠٠%) ومرتفعة جداً على جميع الفقرات. وهذا أن دل على شيء فإنه يدل على أن أفراد العينة على معرفة بالحلول والعلاج للحد من ظاهرة التعصب بمختلف أشكاله للخروج من النزاعات المسلحة والأزمات المتعددة التي أغرق اليمن فيها، ليكون قاعدة للم شتات جميع مكونات المجتمع اليمني ودفعه نحو إعادة الدولة وإقامة حكم دستوري ديمقراطي مدني على

أساس عقد سياسي اجتماعي جديد يضم كل اليمنيين، ولتحقيق ذلك، يتمثل في توافر النية الصادقة لدى كافة الأطراف اليمنية المتصارعة لوقف النزاع المسلح، وإرساء أسس المصالحة الوطنية، لتأسيس دولة مدنية وقانونية فوق التعصبات بمختلف صورة وأشكاله والمصالح الذاتية الضيقة وجلد الذات، وفق معطيات وأسس صحيحة وثابتة، والذي من خلالها يمكن تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة الوطنية وتقليص الفجوات الواسعة بين أبناء المجتمع اليمني، على أساس استحقاقات المواطنة في كل من الحقوق والواجبات. ومن ثم العمل على تعزيز وتفعيل دور المؤسسة التربوية والفكرية والدينية والإعلامية من خلال المثقفين والأكاديميين ورجال الدين للتوعية بمخاطر التعصب. وتضمنين مناهج التعليم ما يعزز التماسك الاجتماعي، واعتبار أهداف ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر الركيزة الأساسية لهوية الشعب اليمني.

وبالنسبة للسؤال المفتوح الذي وجه لأفراد العينة في نهاية الاستبيان، ومضمونة "إضافات فقرات لم يتضمنها محاور الاستبيان". كانت الإجابة بدون إضافات، يعني الاكتفاء بما جاء في محاور الاستبيان. وفي نهاية المطاف يمكن القول بأن الدراسة قد أجابت عن تساؤلاتها وحقق أهدافها، وقدمت صورة واضحة عن إشكالية التعصب القبلي وأثره على سقوط الدولة.

الخاتمة:

أظهرت نتائج الدراسة أن استجابة أفراد العينة على محور أسباب التعصب القبلي مرتفعة جداً على جميع الفقرات، حيث تراوحت النسب المئوية ما بين (٨٦.٢% - ١٠٠%). وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (٣) والتي تنص "على غياب تطبيق قيم ومبادئ المواطنة المتساوية، ما أدى إلى السقوط التدريجي للدولة"، وكذلك محور الآثار السلبية الناتجة عن التعصب القبلي وسقوط الدولة مرتفعة جداً على جميع الفقرات، وكذلك محور الآثار السلبية الناتجة عن التعصب القبلي وسقوط الدولة، مرتفعة جداً على جميع الفقرات وبنسبة ١٠٠%، يعني حروب ودمار وانتشار الحقد والكراهية والفتن وتمزيق النسيج الاجتماعي وتعطيل التنمية والخدمات العامة وفقر ومرض وتقسيم اليمن ونهب جزء من أراضيه وثرواته. ومحور الحلول للحد من ظاهرة التعصب القبلي مرتفعة جداً على جميع الفقرات وبنسبة ١٠٠% للمحورين. كما تتضمن الدراسة بين طياتها ونتائجها دعوة لتحرير العقول من قيود التعصب المقيتة التي من نتائجها فقد المجتمع للاستقرار والطمأنينة والوئام ما أدى إلى سقوط الدولة.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكن بناء التوصيات التالية:

- ١- إجراء المزيد من الدراسات البحثية المعمقة حول ظاهرة التعصب بمختلف صورها وأشكالها، والمساهمة في سقوط الدولة اليمنية الحديثة ، وتأثيرها على المجتمع وبناء الدولة ، لأنها قد تسهم في معرفة خصائصها ومسبباتها والقدرة على مواجهتها.
- ٢- تعزيز قيم التسامح والمصالحة الوطنية ونبذ التعصبات القبلية في مختلف مناشط الحياة وتضمينه في المناهج الدراسية من المراحل الابتدائية وحتى الوصول إلى الجامعات، لحماية الشباب من مخاطر التعصب القبلي في المستقبل.
- ٣- تعزيز وتفعيل دور المؤسسة التربوية والفكرية والدينية والإعلامية من خلال المثقفين والأكاديميين ورجال الدين للتوعية بمخاطر التعصب، والذي أوصل اليمن إلى ما وصل إليه.
- ٤- إيجاد تشريعات تعاقب أي ممارسات تمس التماسك الاجتماعي.
- ٥- توعية الأسرة على القيام بالتنشئة الاجتماعية السليمة من أجل استئصال ظاهرة التعصب القبلي من المجتمع.
- ٦- تحقيق المواطنة المتساوية في كل من الحقوق والواجبات والتي تسهم في بناء الدولة اليمنية الحديثة.
- ٧- أن يكون لأعيان وشيوخ القبائل دور كبير في توعية الناس وتحويل الانتماء للقبيلة إلى قوة لتوحيد النسيج الاجتماعي ومساعد في بناء الدولة، بدلاً من التعصب القبلي.
- ٨- الحفاظ على الوحدة اليمنية كضمان وركيزة أساسية لبقاء اليمن كدولة مستقرة قادرة على النهوض وإعادة الإعمار.

المصادر العربية:

- إبراهيم، تامر محمد (١٤٣٦هـ)، التعصب القبلي وأثره السلبي على المجتمع السعودي، جامعة الملك فيصل.
- أبو أصبع، بلقيس أحمد منصور (١٩٩٧)، النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (٧٨-١٩٩٠)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، صص ٢١٧ - ٢١٨.
- أبو زيد، أحمد محمد (٢٠١٣)، الدور السياسي للقبيلة في اليمن: مستقبل الصراع في جنوب اليمن كدراسة حالة، الكويت - الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية.
- أبو سعد، عامر جورج (٢٠١١)، دور العقلية القبلية في تعطيل الوحدة العربية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، صص ٨ - ١٣٣.
- أبو غانم، فضل على أحمد (١٩٩٠)، القبيلة والدولة في اليمن، دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، صص ٤٠٧ - ٤١٠.
- أرباب، القديل النيل (٢٠١٣)، الصراعات القبلية وأثرها على البناء الاجتماعي: نموذج دارفور، مجلة أفاق الهجرة العدد (١١)، السودان، صص ٦٥ - ٩٠.
- الانصاري، عيسى محمد (٢٠٠٨)، التعصب القبلي والطائفي في جامعة الكويت، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، المجلد (٢٥) العدد (٩٧)، صص ١٦٢ - ١١٣.
- أنظر الموسوعة العربية العالمية (١٩٩٦)، المجلد (٩)، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى.
- تقرير مؤشر الدول الهشة (٢٠٢٠)، التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب.
- الجابري، محمد عابد (١٩٩٤)، العصبيّة والدولة، فكر ابن خلدون، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة السادسة، بيروت.
- جرادي، محمد هائل (٢٠١٨)، القبيلة في المجتمع اليمني؛ اجتماعيًا وسياسيًا، مجلة الآداب، العدد (١٢٧)، جامعة الملك سعود، الرياض.
- جعثان، صالح ناصر (٢٠١٢)، المحددات الداخلية والخارجية للاستقرار السياسي في اليمن في اليمن ١٩٩٠-٢٠١٠ م، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك. المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، المجلد (١٧)، العدد (٤٥)، صص. ٤٠٥-٤١٠.
- جواد، حسن فاضل (٢٠٢١)، دور الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة التعصب، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، صص ٨١ - ٩٢.
- حسين، صابرين (٢٠٢١)، العصبيّة القبلية وأثرها على المجتمع، دراسة سوسيولوجية على مجتمع محلي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد (٢)، العدد (٣)، صص ١٤٤ - ١٦١.

- الحميري، محمد أحمد (٢٠١٨)، القبيلة في اليمن ودورها في الاحتجاجات الشعبية ٢٠١١ - ٢٠١٢. المركز الديمقراطي العربي-المانيا.
- درويش، زين العابدين، وآخرون (١٩٩٣)، علم النفس الاجتماعي أسسه وتطبيقاته، قسم علم النفس - جامعة القاهرة، الطبعة الأولى.
- دشيلة، عادل (٢٠٢٢)، قبائل شمال اليمن بين حقبة صالح وعهد الحوثيين: دراسة مقارنة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
- الدفاعي، ماجده (٢٠١١)، أثر التعدد القبلي على استقرار النظام السياسي في الجمهورية اليمنية.
- رضا، محمد جواد (١٩٩٧)، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي، أزمات التنمية وتنمية الأزمات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت.
- زهران، حامد عبد السلام (٢٠٠٠)، علم النفس الاجتماعي، الطبعة السادسة، القاهرة : عالم الكتب.
- زهران، حامد عبد السلام (١٩٨٤) علم النفس الاجتماعي، الطبعة الخامسة، القاهرة : عالم الكتب.
- زبور، مصطفى (١٩٨٦) في النفس، مكان النشر لا يوجد.
- الشاعري، سالم، وعلي، حنان (٢٠٢١)، ثقافة التعصب القبلي وتأثيرها السلبي على المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة طبرق - ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد (٦) العدد (١)، صص ١٨٨-٢٢٥.
- الشرجبي، عادل مجاهد (١٩٩١)، التحضر والبنية القبلية في اليمن - دراسة حالة لمدينتي صنعاء وتعز، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، صص ٣٢٢-٣٣١.
- الشرجبي، عبد الحكيم أحمد سلام (١٩٩٦)، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على أنساق القيم في المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، صص ١٢٥-٣٠٨.
- الشرجبي، قائد (١٩٩٠)، القرية والدولة في المجتمع اليمني، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، صص ٣٤٠-٣٤١.
- الشرجبي، عادل، وآخرون (٢٠١٠)، جهات فاعلة غير رسمية في اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص ٤٠.
- الشيباني، بشاير وآخرون (١٤٣٨هـ)، مشكلة التعصب، جامعة الملك سعود.
- صوت الأمل (٢٠٢١)، النظام القبلي في اليمن، صحيفة اجتماعية- تنموية- شاملة- مستقلة (نصف شهرية) تصدر عن يمين إنفورميشن سنتر للبحوث والإعلام، العدد (١٧).

- الظاهرى، محمد محسن (١٩٩٥)، الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢ - ١٩٩٠)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، صص ١٨٢ - ١٨٦.
- الظاهري، محمد محسن (٢٠٠٣)، القبيلة والتعددية السياسية في اليمن (١٩٩٠ - ١٩٩٧)، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء، صص ٢ - ٤٢.
- عبد الظاهر، عبد الجبار (د.ت)، العوامل النفسية المرتبطة بظاهرة التعصب القبلي، جامعة قنا.
- الزها، نبيل عيد (١٩٩١)، علم النفس الاجتماعي، الطبعة الثالثة، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- عبدالله، معتز سيد (١٩٨٩) الاتجاهات التعصبية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٣٧، الكويت: سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عبدالله، معتز سيد (١٩٩٧) التعصب دراسة نفسية اجتماعية، دار غريب للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة.
- عبدالله، يوسف محمد (١٩٨٤)، أوراق في تاريخ اليمن وأثاره، الجزء الأول، دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ص ٥٧.
- العرامي، أحمد الطرس (٢٠١٩)، الحوثيون بين السياسة والقبيلة والمذهب، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
- العليمي، رشاد (د.ت)، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، دار الوادي للنشر والتوزيع، صص ٩ - ١٠.
- عوض، حسني، وعبد العزيز، محمد (٢٠١٠)، درجة التعصب لدى طلبة الجامعات الفلسطينية والسودانية، دراسة عبر ثقافية مقارنة، مجلة علوم إنسانية، العدد (٤٦).
- غريب، سلطان علي (٢٠٢٠)، الأزمة اليمنية (٢٠١١ - ٢٠٢٠)؛ دراسة تحليلية أسبابها وطرائق إدارتها ومساراتها المستقبلية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط.
- لرفاعي، وجدان (٢٠١١)، أثر التعدد القبلي على استقرار النظام السياسي في الجمهورية اليمنية، مجلة العلوم السياسية، صنعاء.
- مافال، افرنساو (٢٠١٧)، أساسيات التعصب، ترجمة قاسم مقدم، دار نينوى للدراسات والنشر، دمشق.
- مانع، إلهام محمد (١٩٩٤)، الاحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن، صنعاء: كتاب الثوابت رقم ٢، صص ٢٢٩ - ٢٣٢، ٢٥٨.

- مترسكي، الكسندر (٢٠١٥)، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مجاهد، ريم (٢٠٢٢)، القبائل والدولة في اليمن، مركز صنعاء للدراسات والاستراتيجية.
- محمد، جلال علي (٢٠٢١)، التعصب القبلي وأثره في إنكفاء الحروب الأهلية دراسة من منظور شرعي، المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد (٧)، العدد (١٨)، صص ٢٤١-٢٥٩.
- المرصد اليمني لحقوق الإنسان (٢٠٠٨)، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ندوة نظمها المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء.
- المشاي، رجعة إبراهيم (٢٠١٦)، أثر المتغيرات الاجتماعية على التعصب القبلي في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة غريان، ليبيا.
- معمر، جعيران (٢٠٢١)، العصبية القبلية ودورها في سقوط الدولة الأموية، مجلة المحترف لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٨)، العدد (٤)، صص ١٦٧-١٧٩.
- موسى، هاني (٢٠١٩)، أزمة الدولة في اليمن الخلفيات والمحددات، سياسيات عربية، العدد (٣٧).
- ناجي، سلطان (١٩٩٧)، التاريخ السياسي لدول اليمن القديمة، مجلة اليمن الجديد، صنعاء، المجلد (٦)، العدد (٢)، ص ١٩.
- النقيب، خلدون حسن (١٩٨٩)، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، صص ١٤٩ - ١٥٢.
- هيكل، يمان محمد (٢٠٢٢)، العصبية القبلية وعلاقتها بالمشاركة الانتخابية، دراسة أنثروبولوجية لقبائل الغرق قبلي بمحافظة الفيوم، مجلة كية الآداب جامعة بور سعيد، العدد (٢١)، الجزء الثاني، صص ٢٢١ - ٣٠٧.
- هينال، اندريه (١٩٩٠)، سيكولوجية التعصب، ترجمه، خليل أحمد خليل، الجامعة اللبنانية، الطبعة الأولى، دار الساقى، بيروت.
- الولاء القبلي وأثره على علاقة بين أسلوب القيادة بالقيم وأداء العاملين دراسة تحليلية: على أعضاء المجالس البلدية ومجالس الشورى بالبلديات في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (٢)، العدد (٢)، المركز القومي للبحوث عزة، صص ٧٦ - ٩٣.
- ولد الشيخ، محمد (٢٠١٠)، دور القبيلة في العملية السياسية في اليمن وموريتانيا والجزائر، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر.

المصادر الأجنبية:

- Rboert, W. S,(1974) The Social Structure and Politics in the Yemen Arab Republic, the Middle East journal, Vol.(8), No(3), pp 253-254.
- Pterson. J.E,(1982) Yemen The Search for Amodern State, (Baltimore and London: John Hobkins University Press, 1982), pp. 180-182.
- Al-Dawsari, N, (2012), Tribal Governance and Stability in Yemen. Carnegie Endowment for International Peace, Middle East, Beirut.
- Abaad Center for Studies and Research,(2020), Tribe and Oil in the Yemen War. Marib battle.

مواقع النت:

- انظر معجم اللغة العربية المعاصر ١ (٢٠٢٣)، عرب ديكت.
<https://www.arabdict.com.29.4.2023>
- الحياة اليمنية (٢٠٢٣)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة "اليونسكو".
<https://www.alhayahpressy.com.25.4.2023>